المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري
Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle

رصد وتتبع المعالجة الإعلامية للانتخابات التشريعية العامة 2026 في الإذاعات والقنوات التلفزية المغربية

ملخـص تقرير الهيئة العليا للاتصال السـمعي البصري





فهرس

أولا - سياق التتبع الانتخابي وآلياته ومنهجيته
ثانيا - نتائج التتبع: التعددية والتنوع ونزاهة التغطية الانتخابية
1 أشكال برامجية متنوعة وصيغ معالجة جديدة
2 تكامل بين العرض البرامجي للخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة
3 ضمان تعددية التعبير السياسي في الفترة الانتخابية: إعمال قاعدة الإنصاف في ولوج الأحزاب إلى البرامج الإذاعية والتلفزية
4 إعمال مبادئ المناصفة والتنوع
4.1 حضور وتمثيل النساء في برامج الفترة الانتخابية
4.2 حضور وتمثيل الشباب في برامج الفترة الانتخابية
4.3 حضور وتمثيل مغاربة العالم في برامج الفترة الانتخابية
4.4 حضور وتمثيل الأشخاص في وضعية إعاقة في برامج الفترة الانتخابية
4.5 التنوع اللغوي
4.6 التنوع المجالي
5 احترام قواعد النزاهة والحياد في المضامين السمعية البصرية الانتخابية
5.1 المحتويات الانتخابية المركبة أو المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي
5.2 محاربة الأخبار الزائفة
5.3 حيادية الخبراء
5.4 استطلاعات الرأي
5.5 تناول مواضيع مرتبطة بمقاطعة الانتخابات والعزوف الانتخابي
6 التقيد بضوابط بث برامج الحملة الرسمية وفق نتائج القرعة
7 التقيد بالمقتضيات المؤطرة لمواكبة يوم الاقتراع
8 قرارات المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري بخصوص الشكايات والإحالات الذاتية المتعلقة بمضامين الفترة الانتخابية
ثالثا - أبرز الدروس المستخلصة من تتبع الانتخابات التشريعية لسنة 2026 وآفاق تعزيز التعددية الشاملة
رابعا - ملاحق
ملحق 1: الحالات المرصودة من طرف الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري يوم الاقتراع والتي بادرت الإذاعات المعنية بها إلى تداركها ببث تصويبات بشأنها قبل إغلاق مكاتب التصويت
ملحق 2 : المعطيات التفصيلية لقرارات المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري المتعلقة بالمضامين الانتخابية

شكّلت الانتخابات التشريعية العامة ليوم 23 شتنبر 2026، باعتبارها محطة هامة في الحياة الديمقراطية الوطنية، استحقاقاً بارزاً بالنسبة لتقنين الاتصال السمعي البصري؛ ذلك أن الانتخابات لا تقتصر على كونها لحظة للتنافس السياسي، بل هي أيضاً زمن أساسي للإخبار والتداول العمومي وممارسة المواطنة، مما يسهم في الرفع من العائد الديمقراطي للانتخابات الحرة، الشفافة والنزيهة.

لذلك، يكتسي الانتداب الذي أسنده الفصل 165 من الدستور إلى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري في مجال السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر، أهمية خاصة خلال الفترات الانتخابية؛ بحيث يكون الولوج المنصف للأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام السمعية البصرية وجودة الإخبار المقدَّم للجمهور شرطين مباشرين لممارسة الاختيار الانتخابي بحرية ووعي.

أولا سياق التتبع الانتخابي وآلياته ومنهجيته

عملت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري على توفير الشروط اللازمة لتعبئة الموارد البشرية والوسائل التقنية والإمكانات اللوجستية الكفيلة بضمان تتبع دقيق وفعّال للتعبير التعددي في وسائل الإعلام السمعية البصرية خلال الانتخابات التشريعية 2026.

من بين هذه الإجراءات:

- **انعقاد المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري في دورة مفتوحة طيلة الفترة الانتخابية**، مما مكنه من الاطلاع بانتظام، على نتائج تتبع البرامج، وعلى أبرز الملاحظات والتقييمات المرحلية، وكذا من دراسة الحالات المعروضة عليه في الوقت المناسب على ضوء مقتضيات قراره المعياري رقم 50-26 المتعلق بضمان تعددية التعبير السياسي خلال الانتخابات التشريعية 2026؛

- **إحداث لجنة لليقظة والمواكبة** تتولى، على الخصوص، تعزيز التواصل العملياتي المستمر مع متعهدي الخدمات الإذاعية والتلفزية وتيسير استيعابهم للقواعد المطبقة لتأطير الفترة الانتخابية والإسهام في ضمان تنفيذها الفعلي؛

- **استخدام المنظومة المعلوماتية للهيئة العليا HMS** التي تتيح التقاط المضامين السمعية البصرية التي تبثها الخدمات الإذاعية والتلفزية وتخزينها وفرزها وتقطيعها وتوصيفها. أتاحت هذه المنظومة إعداد لوحات قيادة محينة باستمرار تتضمن معطيات تتعلق، على الخصوص، بمدد تناول الكلمة ومدد البث الممنوحة للأحزاب السياسية على كل خدمة سمعية بصرية.
كما رصدت الهيئة العليا مجهودا خاصاً لتتبع المضامين المولدة أو المعدلة بواسطة الذكاء الاصطناعي. ولهذه الغاية، طوّرت اعتماداً على كفاءاتها الداخلية، برمجية AI Detect-HacaTool التي تعتمد على نماذج متعددة ومتخصصة في تحليل المحتويات الصوتية والمرئية، بهدف الكشف عن المضامين السمعية البصرية التي تظهر عليها مؤشرات تدل على توليدها أو التلاعب بها باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي؛

- **إصدار دليل** يقدم بطريقة ديداكتيكية، المبادئ والقواعد والآليات المؤطرة للتعبير السياسي التعددي في وسائل الإعلام السمعية البصرية، بأسلوب مبسط ومتاح للعموم، سواء خلال الفترة الانتخابية أو خارجها؛

- **تنظيم المديرية العامة للاتصال السمعي البصري للقاءات مع ممثلي الخدمات الإذاعية والتلفزية** لتأمين تفاعل معزز ومواكبة دقيقة ضمانا لتفعيل أمثل للإطار المعياري والتقنيني الخاص بتدبير التعبير التعددي خلال الفترة الانتخابية.

وفي ختام الفترة الانتخابية وبفضل هذه التعبئة، أنجزت الهيئة العليا تقريرا مفصلا عن المعالجة الإعلامية التي خصصتها الإذاعات والقنوات التلفزية، العمومية والخاصة، للانتخابات التشريعية العامة 2026. تنطلق منهجية إعداد هذا التقرير من منظور الهيئة العليا الذي يعتبر أن التعبير التعددي في الإعلام ليس مجرد مسألة توزيع لزمن البث بين مختلف الهيئات السياسية، بل هو، في جوهره، حق مكفول للمواطن، أي حق الولوج إلى نقاش عمومي ديموقراطي تعددي ومتنوع.

لإنجاز هذا التقرير، تتبعت الهيئة العليا المضامين الانتخابية التي بثتها تسع وثلاثين خدمة سمعية بصرية، وطنية وجهوية، عمومية وخاصة، منها سبع خدمات تلفزية واثنان وثلاثون خدمة إذاعية، وذلك طيلة الفترة الانتخابية التي حددها قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 50-26 المشار إليه أعلاه، في 39 يوما، وتتضمن:

- فترة ما قبل الحملة الانتخابية: 15 غشت 2026 - 9 شتنبر 2026؛
- فترة الحملة الانتخابية الرسمية: 10 - 22 شتنبر 2026؛
- يوم الاقتراع.

وفي تقديمه للمعطيات الكمية والنوعية، يضع التقرير تمايزا بين:

- البرامج التي بثتها طيلة الفترة الانتخابية، خدمات الاتصال السمعي البصري، العمومية والخاصة، بمبادرة منها وتتحمل مسؤوليتها التحريرية الكاملة؛
- وبرامج الحملة الانتخابية الرسمية، وهي البرامج التي تقدمها الخدمات السمعية البصرية العمومية الست المعنية (الأولى، القناة الثانية، قناة تمازيغت، ميدي 1 تي في، الإذاعة الوطنية والإذاعة الامازيغية)، خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 22 شتنبر 2026.

تتكون هذه البرامج وفق مقتضيات المرسوم رقم 2.11.610 الصادر في 4 نوفمبر 2011 المتعلق باستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية، من:

- تدخلات التعبير المباشر المذاعة والمتلفزة لممثلي الأحزاب السياسية؛
- مداخلات ممثلي الأحزاب السياسية ضيوف النشرات الإخبارية؛
- تغطية التجمعات الانتخابية.

ولضمان مقروئية واضحة ودالة للاتجاهات العامة لمعطيات التتبع، اقتصر تقرير الهيئة العليا في تحليله المفصل على الخدمات السمعية البصرية التسع عشرة التي خصصت كل واحدة منها على الأقل ساعتين من مدد البث للأحزاب السياسية خلال الفترة الانتخابية.

هكذا، بلغ عدد المضامين السمعية البصرية الانتخابية التي كانت موضوع تحليل من طرف الهيئة العليا ما مجموعه 5047 مضمونا، قدمتها الخدمات السمعية البصرية التسع عشرة) خمس عشرة إذاعة وأربع قنوات تلفزية) منها ثماني خدمات عمومية وإحدى عشرة خدمة خاصة، بحجم زمني بلغ 768:36:19 ساعة من البث.
وارتفع المتوسط اليومي لعدد المضامين السمعية البصرية الانتخابية من 116 مضمونا بحجم زمني قدره 15:20:42 ساعة قبل بداية فترة الحملة الرسمية إلى نحو 156 مضمونا بحجم زمني قدره 28:25:59 ساعة خلال فترة الحملة الرسمية.

وفيما يلي ملخصا لمعطيات ونتائج تقرير الهيئة العليا الخاص بتتبع برامج الفترة الانتخابية في الإذاعات والقنوات التلفزية المنشور على البوابة الإلكترونية للمؤسسة www.haca.ma

ثانيا نتائج التتبع: التعددية والتنوع ونزاهة التغطية الانتخابية

1-أشكال برامجية متنوعة وصيغ معالجة جديدة

لم تقتصر المعالجة الإعلامية للانتخابات على النشرات الإخبارية، بل شملت ثلاثة أنواع أخرى من البرامج، حيث قدمت النشرات الإخبارية 4178 مضمونا انتخابيا، أي ما نسبته 82,8% من العدد الإجمالي للمضامين الانتخابية و27,8% من الحجم الزمني الإجمالي للمضامين الانتخابية. أدرجت المجلات الإخبارية والبرامج الحوارية 732 مضمونا، بنسبة 14,5% من العدد الإجمالي للمضامين وبنسبة 69,2% من الحجم الزمني الإجمالي للمضامين الانتخابية، مما أتاح حيزا أوسع للحوار والتحليل والنقاش. من ناحية أخرى، أسهمت الوصلات التحسيسية (65 مضمونا) والبرامج الأخرى غير الإخبارية بطبيعتها (72 مضمونا) في تنويع سياقات تناول المضامين الانتخابية. قدمت الخدمات السمعية البصرية التسع عشرة جميعها مضامين انتخابية في إطار المجلات الإخبارية والبرامج الحوارية. كما تنوعت صيغ التناول وأساليبه بين الحوارات المباشرة مع ممثلي الأحزاب، والتحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبرامج الانتخابية، والروبورطاجات الميدانية، والفقرات اليومية الموجهة إلى تبسيط المساطر والقوانين الانتخابية والمقارنة بين العروض الحزبية. وشملت كذلك برامج للمجتمع المدني وللاستشارة القانونية ولقراءة الصحف، إضافة إلى برامج وفقرات موجهة إلى الشباب ومغاربة العالم والأشخاص في وضعية إعاقة.

تجدر الإشارة إلى أن معطيات هذا المحور تتعلق بالبرامج التي بثتها طيلة الفترة الانتخابية، خدمات الاتصال السمعي البصري، العمومية والخاصة، بمبادرة منها وتتحمل مسؤوليتها التحريرية الكاملة، وبالتالي فهي لا تحتسب برامج الحملة الانتخابية الرسمية، كما تحددها مقتضيات المرسوم رقم 2.11.610 الصادر في 4 نوفمبر 2011 المتعلق باستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية.

توزيع المضامين الانتخابية في الخدمات السمعية البصرية حسب نوع البرنامج

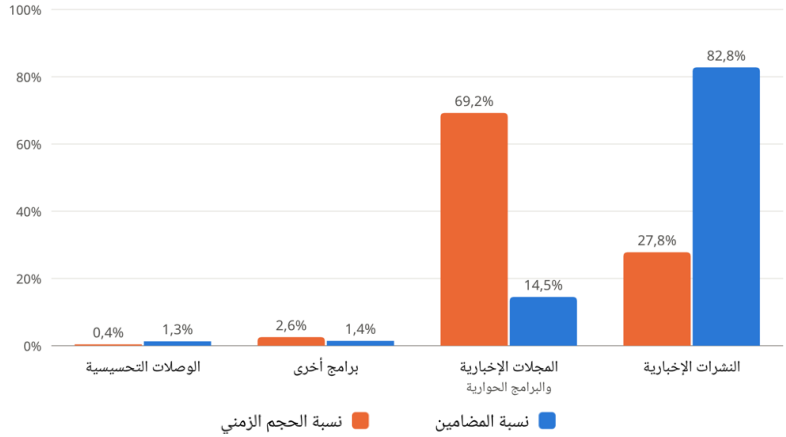

5047
العدد الإجمالي للمضامين الانتخابية
768:36:19 ساعة
الحجم الزمني للمضامين الانتخابية

2 - تكامل بين العرض البرامجي للخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة

أسهمت الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة في مواكبة هذا الاستحقاق الانتخابي. فقد قدمت الخدمات العمومية الثماني، في إطار مهام الخدمة العمومية المنوطة بها قانونا، 3724 مضمونا انتخابيا (73,8% من مجموع عدد المضامين الانتخابية) بحجم زمني قدره 501:33:12 ساعة (65,3% من الحجم الزمني الإجمالي لبث المضامين الانتخابية)، في حين قدمت الخدمات الخاصة الإحدى عشرة 1323 مضمونا (26,2% من مجموع عدد المضامين الانتخابية) بحجم زمني قدره 267:03:07 ساعة (34,7% من الحجم الزمني الإجمالي لبث المضامين الانتخابية).

توزيع المضامين الانتخابية بين الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة

	عدد المضامين	نسبة المضامين	الحجم الزمني	نسبة الحجم الزمني	متوسط مدة المضمون
الخدمات العمومية (8)	3724	73,8%	501:33:12	65,3%	00:08:05
الخدمات الخاصة (11)	1323	26,2%	267:03:07	34,7%	00:12:07
المجموع	**5047**	**100%**	**768:36:19**	**100%**	**00:09:08**

حصة الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة من المضامين السمعية البصرية الانتخابية

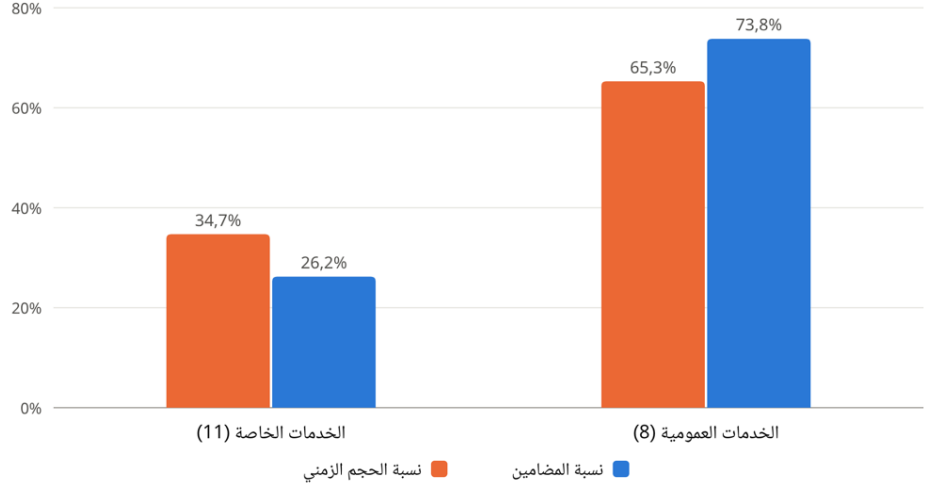

توزيع المضامين الانتخابية بين الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة حسب نوع البرنامج

نوع البرنامج	المضامين – العمومي	المضامين – الخاص	الحجم الزمني – العمومي	الحجم الزمني – الخاص
النشرات الإخبارية	3176	1002	172:13:39	41:30:19
المجلات الإخبارية والبرامج الحوارية	465	267	311:28:54	220:33:22
برامج أخرى	57	15	16:32:22	03:11:28
الوصلات التحسيسية	26	39	01:18:17	01:47:58
المجموع	**3724**	**1323**	**501:33:12**	**267:03:07**

توزيع المضامين السمعية البصرية الانتخابية بين القطاعين العمومي والخاص حسب نوع البرنامج

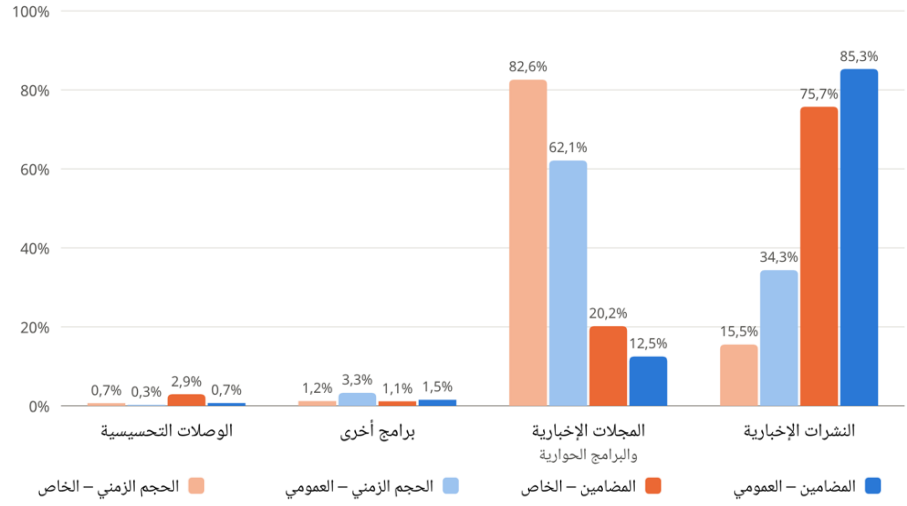

تجدر الإشارة إلى أن معطيات هذا المحور تتعلق بالبرامج التي بثتها طيلة الفترة الانتخابية، خدمات الاتصال السمعي البصري، العمومية والخاصة، بمبادرة منها وتتحمل مسؤوليتها التحريرية الكاملة، وبالتالي فهي لا تحتسب برامج الحملة الانتخابية الرسمية، كما تحددها مقتضيات المرسوم رقم 2.11.610 الصادر في 4 نوفمبر 2011 المتعلق باستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية.

3 - ضمان تعددية التعبير السياسي في الفترة الانتخابية : إعمال قاعدة الإنصاف في ولوج الأحزاب إلى البرامج الإذاعية والتلفزية

وفر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري من خلال القرار رقم 50-26 إطارا مرجعيا لتدبير الولوج المنصف للأحزاب السياسية، طيلة الفترة الانتخابية، من طرف الخدمات السمعية البصرية، مدعما بتعاريف واضحة وحصص محددة، لتسهيل مهام الإعلام السمعي البصري في أداء دوره في ظروف مشجعة ومحفزة وضامنة للاستقلالية التحريرية.

في هذا السياق، يضمن قرار المجلس الأعلى رقم 50-26 للأحزاب السياسية من خلال مقتضيات المادة 10 منه، مدد بث منصفة ومنتظمة وشروط برمجة متشابهة في برامج الفترة الانتخابية، استنادا إلى مستوى تمثيليتها في مجلسي البرلمان. على هذا الأساس تم تصنيف الأحزاب إلى ثلاث مجموعات، تتكون الأولى من الأحزاب التي تتوفر على فريق برلماني في إحدى مجلسي البرلمان، أو تتوفر على عدد من الأعضاء لا يقل عن العدد المطلوب لتكوين فريق برلماني داخل المجلس المعني، وتتكون المجموعة الثانية من الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان والتي لا تنتمي إلى المجموعة الأولى، في حين تتألف المجموعة الثالثة من الأحزاب السياسية غير الممثلة في البرلمان.

تبعا لهذا التصنيف، حدد القرار السالف الذكر، نسبة مرجعية لكل مجموعة، والتي على أساسها تقوم كل خدمة إذاعية وتلفزية بتوزيع الحجم الزمني الإجمالي لمدد البث في برامج الفترة الانتخابية التي تقدمها، من خلال إقرار نسبة 50% للمجموعة الأولى، و30% للمجموعة الثانية، و20% للمجموعة الثالثة، على أن يتم توزيع كل نسبة بالتساوي بين الأحزاب المكونة لكل مجموعة.

في هذا الإطار، أتاحت الخدمات السمعية البصرية التسع عشرة للأحزاب الثمانية والعشرين المشاركة في الانتخابات مدد بث إجمالية بلغت 348:50:32 ساعة، بمعدل يومي بلغ 8:56:41 ساعة، منها 274:49:43 ساعة (78,8% من مدد البث المخصصة للأحزاب السياسية) لتناول الكلمة من طرف الشخصيات الحزبية.

تراوحت مدد البث التي استفاد منها كل حزب بين 3:32:01 و29:02:23 ساعة، منها سبعة أحزاب حصلت على أكثر من عشرين ساعة، وستة أحزاب تراوحت مددها بين عشر ساعات وعشرين ساعة.

أسهم القطاع العمومي بـ66,1% من مدد البث المخصصة للأحزاب السياسية، مقابل 33,9% للقطاع الخاص.

يفيد التقرير زيادة ملحوظة في مدد البث المخصصة للأحزاب السياسية من طرف الإذاعات والقنوات التلفزية العمومية والخاصة مقارنة بالاستحقاقات الانتخابية السابقة؛ حيث بلغت خلال الانتخابات التشريعية والجهوية والجماعية 2021 مدد البث المخصصة آنذاك للأحزاب السياسية 231:02:53 ساعة لفائدة 31 حزبا، وخلال الانتخابات التشريعية 2016، 229:36:01 ساعة لفائدة 33 حزبا.

كما سجل تفاوت على مستوى توزيع مدد البث المخصصة للمجموعات الحزبية الثلاث حسب الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة:

- الخدمات العمومية :

116:31:56 ساعة للمجموعة الأولى، أي 50,5% من مدد البث في القطاع العمومي؛

67:24:53 ساعة للمجموعة الثانية، أي 29,2%؛

46:36:30 ساعة للمجموعة الثالثة، أي 20,2%.

- الخدمات الخاصة :

71:00:35 ساعة للمجموعة الأولى، أي 60,0% ؛

31:49:08 ساعة للمجموعة الثانية، أي 26,9%؛

15:27:30 ساعة للمجموعة الثالثة، أي 13,1%؛

بلغ مجموع مدد البث في الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة معا 187:32:31 ساعة للمجموعة الأولى، أي 53,8%، و99:14:01 ساعة للمجموعة الثانية، أي 28,4%، و62:04:00 ساعة للمجموعة الثالثة، أي 17,8%، مقابل النسب المرجعية المحددة في المادة 10 من القرار رقم 50-26، على التوالي، في 50% و30% و20%.

حصص المجموعات الحزبية الثلاث من مدد البث في الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة

	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموعة الثالثة	
	مدد البث	النسب	مدد البث	النسب	مدد البث	النسب
الخدمات العمومية	116:31:56	50,5%	67:24:53	29,2%	46:36:30	20,2%
الخدمات الخاصة	71:00:35	60,0%	31:49:08	26,9%	15:27:30	13,1%
المجموع	**187:32:31**	**53,8%**	**99:14:01**	**28,4%**	**62:04:00**	**17,8%**

حصص المجموعات الحزبية الثلاث من مدد البث في الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة
مقارنة بالنسب المرجعية التي حددها قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 50-26

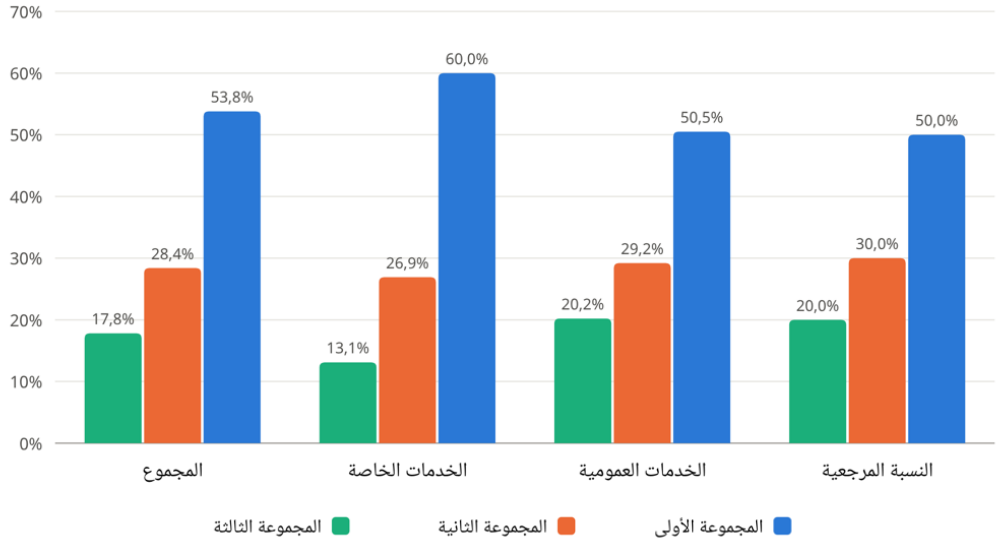

تجدر الإشارة إلى معطيات هذا المحور تتعلق بالبرامج التي بثتها طيلة الفترة الانتخابية، خدمات الاتصال السمعي البصري، العمومية والخاصة، بمبادرة منها وتتحمل مسؤوليتها التحريرية الكاملة، وبالتالي فهي لا تحتسب برامج الحملة الانتخابية الرسمية، كما تحددها مقتضيات المرسوم رقم 2.11.610 الصادر في 4 نوفمبر 2011 المتعلق باستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية.

4- إعمال مبادئ المناصفة والتنوع

4.1 حضور وتمثيل النساء في برامج الفترة الانتخابية

بلغ الحضور المتواتر للمتدخلين في مجموع البرامج المخصصة للانتخابات، سواء في برامج الفترة الانتخابية التي قدمها متعهدو الاتصال السمعي البصري بمبادرة منهم أو في برامج الحملة الرسمية، مجتمعة، 7471 متدخلا ومتدخلة، منهم 1763 امرأة متدخلة، أي 23,6% من مجموع المتدخلين، و5708 رجال، أي 76,4% من مجموع المتدخلين.

بلغ عدد المتدخلات 1217 امرأة في برامج الفترة الانتخابية المقدمة من طرف الخدمات السمعية البصرية التسع عشرة بمبادرة منها، أي 20,9% من مجموع المتدخلين خلال هذه الفترة (5836 متدخلا ومتدخلة)، و546 امرأة في الحصص التي قدمتها الأحزاب السياسية خلال برامج الحملة الرسمية، أي 33,4% من مجموع المتدخلين خلال برامج الحملة (1635 متدخلا ومتدخلة).

في برامج الفترة الانتخابية التي قدمها متعهدو الاتصال السمعي البصري بمبادرة منهم، أُعطيت الكلمة لمتدخلات نساء في 866 مضمونا، أي 31,5% من المضامين التي تناول فيها متدخلون الكلمة (2752 مضمونا)، بحجم زمني قدره 246:48:04 ساعة.

حضور النساء والرجال ضمن المتدخلين في البرامج المخصصة للانتخابات من طرف الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة (برامج الفترة الانتخابية وبرامج الحملة الرسمية)

الفترة المعنية	المتدخلات النساء	نسبة المتدخلات النساء	المتدخلون الرجال	نسبة المتدخلين الرجال	مجموع المتدخلين (نساء ورجال)
برامج الفترة الانتخابية	1217	20,9%	4619	79,1%	5836
برامج الحملة الرسمية	546	33,4%	1089	66,6%	1635
المجموع	**1763**	**23,6%**	**5708**	**76,4%**	**7471**

- توزيع عدد المتدخلات النساء بين الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة

بلغ عدد المتدخلات النساء 1051 متدخلة في الخدمات العمومية، أي 21,3% من مجموع المتدخلين في برامجها الانتخابية، و166 في الخدمات الخاصة، أي 18,4% من مجموع المتدخلين في برامجها الانتخابية.

توزيع عدد المتدخلات النساء بين الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة

	المتدخلات	مجموع المتدخلين	نسبة المتدخلات
الخدمات العمومية	1051	4933	21,3%
الخدمات الخاصة	166	903	18,4%
المجموع	**1217**	**5836**	**20,9%**

- توزيع مدد تناول الكلمة من طرف الشخصيات الحزبية النسائية بين الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة

استغرقت مداخلات الشخصيات الحزبية النسائية 30:56:44 ساعة في الخدمات العمومية، أي 17,2% من مجموع مدد تناول الكلمة في برامجها الانتخابية، و23:59:26 ساعة في الخدمات الخاصة، أي 25,4% من مجموع مدد تناول الكلمة في برامجها الانتخابية.

مقارنة مع الاستحقاقات التشريعية الثلاثة الأخيرة، بلغت حصة النساء من مدد تناول الكلمة من طرف الشخصيات الحزبية 20,0% سنة 2026، مقابل 19% سنة 2021، ونحو 13% سنة 2016، و9,41% سنة 2011.

- إسهام المتدخلات النساء في طرح ومناقشة قضايا الشأن العام

شاركت النساء المتدخلات في مناقشة سائر قضايا الشأن العام في 747 مضمونا من المضامين التي أعطيت فيها الكلمة لمتدخلات نساء، أي 86,3%، بحجم زمني قدره 209:48:27 ساعة (85,0%). من أمثلة هذه المضامين نقاشات حول البرامج الانتخابية للأحزاب وانتظارات المواطنين، والصحة والتشغيل في هذه البرامج، ودور جمعيات المجتمع المدني في مواكبة السياسات العمومية، وتكوين ملاحظي الانتخابات، والتوفيق بين الالتزام المهني وممارسة الحق في التصويت، وتقنيات التسويق والتواصل الانتخابي، وتحفيز الناخبين على التصويت، إلى جانب روبورطاجات حول انتظارات ساكنة جهات المملكة من الانتخابات التشريعية.

في المقابل، تمت معاينة 119 مضمونا تمحورت فيه مداخلات النساء حول قضايا قدمت على أنها تهم المرأة، أي 13,7%، بحجم زمني قدره 36:59:37 ساعة، كمسألة اللائحة الجهوية ودورها في تعزيز تمثيلية النساء داخل مجلس النواب، وترافع الحركة النسائية لدى الأحزاب من أجل إدراج مقترحات تدعم قضايا المرأة في البرامج الانتخابية، ومدى التزام هذه البرامج بقضايا المساواة وحقوق النساء، وحضور المرأة داخل الأحزاب السياسية بين التمثيلية العددية والتمكين السياسي، وتعزيز المشاركة السياسية للنساء في جهات الداخلة وادي الذهب والعيون الساقية الحمراء وطنجة تطوان الحسيمة، وتراجع معدل نشاط النساء ووعود الأحزاب في هذا الشأن.

توزيع عدد مداخلات النساء في برامج الفترة الانتخابية حسب القضايا موضوع المداخلات

القضايا التي شاركت فيها النساء المتدخلات	الخدمات السمعية البصرية العمومية	الخدمات السمعية البصرية العمومية	المجموع
سائر قضايا الشأن العام	632	115	747
قضايا قدمت على أنها تهم المرأة	102	17	119
المجموع	**734**	**132**	**866**

- حضور النساء في برامج الحملة الرسمية

في برامج الحملة الرسمية، بلغ عدد المتدخلات النساء 546 متدخلة من أصل 1635 متدخلا، أي 33,4%، مقابل 32% سنة 2021 و26,78% سنة 2016.

قدمت الأحزاب متدخلة واحدة على الأقل في 311 حصة من أصل 747 حصة مبثوثة (التدخلات المذاعة والمتلفزة، وتغطية التجمعات الانتخابية، وضيف النشرات الإخبارية)، أي 41,6%.

بلغت نسبة النساء ثلث المتدخلين أو أكثر لدى 11 حزبا من أصل 28 حزبا، وتراوحت هذه النسبة بين 4,9% و60,0% حسب الأحزاب.

4.2 حضور وتمثيل الشباب في برامج الفترة الانتخابية

بلغ الحضور المتواتر للمتدخلين من فئة الشباب في مجموع البرامج المخصصة للانتخابات، سواء في برامج الفترة الانتخابية التي قدمها متعهدو الاتصال السمعي البصري بمبادرة منهم أو في برامج الحملة الرسمية، 2198 متدخلا، أي 29,4% من مجموع المتدخلين (7471)، منهم 1701 متدخلا في برامج الخدمات السمعية البصرية التسع عشرة التي قدمتها بمبادرة منها، أي 29,1% من مجموع المتدخلين فيها (5836)، و497 متدخلا في الحصص التي قدمتها الأحزاب السياسية خلال الحملة الرسمية، أي 30,4% من مجموع المتدخلين فيها (1635)، وصُنف 1086 متدخلا في خانة «غير محدد»، أي 14,5%.

حضور الشباب ضمن المتدخلين في البرامج المخصصة للانتخابات من طرف الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة (الفترة الانتخابية وبرامج الحملة الرسمية)

الفترة المعنية	المتدخلون من الشباب	مجموع المتدخلين	نسبة المتدخلين الشباب
برامج الفترة الانتخابية	1.701	5.836	29,1%
برامج الحملة الرسمية	497	1.635	30,4%
المجموع	**2.198**	**7.471**	**29,4%**

تناول 1135 مضمونا قضايا الشأن العام المرتبطة بالشباب أو بمشاركتهم في العملية الانتخابية (سواء تضمن متدخلين شبابا أم لا)، أي 22,5% من المضامين، بحجم زمني قدره 377:11:30 ساعة، وبلغت هذه النسبة 24,9% في الخدمات العمومية و15,6% في الخدمات الخاصة.

توزيع المضامين التي تناولت قضايا مرتبطة بالشباب بين الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة

	المضامين التي تناولت قضايا مرتبطة بالشباب	مجموع المضامين	النسبة
الخدمات العمومية	929	3.724	24,9%
الخدمات الخاصة	206	1.323	15,6%
المجموع	**1.135**	**5.047**	**22,5%**

مقارنة بالاستحقاقات الانتخابية السابقة، يفيد التقرير ارتفاع عدد المضامين التي أُعطيت فيها الكلمة لمتدخلين من الشباب إلى 892 مضمونا، أي 32,4% من المضامين التي شارك فيها متدخلون، وعدد المضامين التي تناولت قضاياهم إلى 1135 مضمونا، أي 22,5% من المضامين. في حين أُعطيت الكلمة في انتخابات 2021 لمتدخلين من الشباب في 369 مضمونا، أي 20%، وتناول 491 مضمونا مكانة الشباب وأدوارهم، أي 16% من المضامين.

- توزيع عدد المتدخلين الشباب بين الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة

بلغ عدد المتدخلين من الشباب 1587 في الخدمات العمومية، أي 32,2% من مجموع المتدخلين في برامجها، و114 في الخدمات الخاصة، أي 12,6% من مجموع المتدخلين في برامجها.

توزيع عدد المتدخلين الشباب بين الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة

	المتدخلون من الشباب	مجموع المتدخلين	نسبة المتدخلين من الشباب
الخدمات العمومية	1.587	4.933	32,2%
الخدمات الخاصة	114	903	12,6%
المجموع	**1.701**	**5.836**	**29,1%**

- مدد تناول الكلمة من طرف ممثلي التنظيمات الشبابية للأحزاب السياسية

استغرق تناول الكلمة من طرف ممثلي التنظيمات الشبابية للأحزاب السياسية 19:32:18 ساعة، أي 7,1% من مجموع مدد تناول الكلمة من طرف الشخصيات الحزبية، توزعت بين 40 شخصية شابة، منها 7 شخصيات نسائية شابة بمدة 02:02:41 ساعة.

- إسهام المتدخلين من الشباب في طرح ومناقشة قضايا الشأن العام، من جهة، والقضايا المرتبطة بهم، من جهة ثانية

في برامج الفترة الانتخابية التي قدمها متعهدو الاتصال السمعي البصري بمبادرة منهم، أُعطيت الكلمة لمتدخلين من الشباب في 892 مضمونا، أي 32,4% من المضامين التي تناول فيها متدخلون الكلمة (2752 مضمونا)، بحجم زمني قدره 234:01:03 ساعة.

شارك المتدخلون من الشباب في مناقشة سائر قضايا الشأن العام في 754 مضمونا منها، أي 84,5%، بحجم زمني قدره 198:24:59 ساعة (84,8%).

من أمثلة هذه المضامين نقاشات حول انتظارات الناخبين من المترشحين والبرامج الانتخابية في عدد من الجهات، ورهانات الساكنة القروية من الانتخابات التشريعية، والحصيلة الحكومية، والرفع من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية، وتوظيف الأحزاب للوسائط الرقمية وتقنيات التسويق والتواصل الانتخابي، وحضور البعد البيئي والمناخي في برامج الأحزاب، والمشاركة السياسية للنساء، إلى جانب اللقاءات التكوينية لملاحظة الانتخابات.

تمحورت مشاركة الشباب حول قضايا مرتبطة بالشباب في 138 مضمونا، أي 15,5%، بحجم زمني قدره 35:36:04 ساعة، كمشاركة الشباب في التصويت وفي الحياة السياسية، وقلة المترشحين من فئة الشباب، وحضورهم داخل هياكل الأحزاب ومواقع القرار، وتجديد النخب السياسية، ومدى استحضار الأحزاب لانشغالات «جيل Z» أو الشباب الرقمي، وتشغيل الشباب وانتظارات المقاولين الشباب في مجال الدعم والتمويل.

توزيع عدد مداخلات الشباب في برامج الفترة الانتخابية حسب القضايا موضوع المداخلات

القضايا التي شارك فيها المتدخلون من الشباب	الخدمات السمعية البصرية العمومية	الخدمات السمعية البصرية الخاصة	المجموع
سائر قضايا الشأن العام	704	50	754
قضايا مرتبطة بالشباب	127	11	138
المجموع	**831**	**61**	**892**

- حضور الشباب في برامج الحملة الرسمية

- في برامج الحملة الرسمية، قدمت الأحزاب السياسية 497 متدخلا من فئة الشباب، أي 30,4% من مجموع المتدخلين (1635)، وصُنف 346 متدخلا في خانة «غير محدد».

- قدمت الأحزاب متدخلا شابا واحدا على الأقل في 285 حصة من أصل 747 حصة مبثوثة، أي 38,2%، مقابل 409 حصص من أصل 808 سنة 2021، أي 51%.

- بلغت نسبة الشباب 28,0% من متدخلي أحزاب المجموعة الأولى، و25,1% من متدخلي أحزاب المجموعة الثانية، و39,8% من متدخلي أحزاب المجموعة الثالثة، و41,4% من المتدخلات النساء (226 شابة) مقابل 24,9% من المتدخلين الرجال (271 شابا).

4.3 حضور وتمثيل مغاربة العالم في برامج الفترة الانتخابية

في مجموع البرامج المخصصة للانتخابات، سواء في برامج الفترة الانتخابية التي قدمها متعهدو الاتصال السمعي البصري بمبادرة منهم أو في برامج الحملة الرسمية، بلغ الحضور المتواتر للمتدخلين من هذه الفئة 199 متدخلا، أي 2,7% من مجموع المتدخلين (7471)، منهم 185 متدخلا في برامج الخدمات السمعية البصرية التسع عشرة التي قدمتها بمبادرة منها، أي 3,2% من مجموع المتدخلين فيها (5836)، و14 متدخلا في الحصص التي قدمتها الأحزاب السياسية خلال الحملة الرسمية، أي 0,9% من مجموع المتدخلين فيها (1635)، وهم المتدخلون الذين عُبِّر صراحة عن انتمائهم لهذه الفئة أثناء بث المضامين الانتخابية.

في برامج الفترة الانتخابية التي قدمها متعهدو الاتصال السمعي البصري بمبادرة منهم، أُعطيت الكلمة لمتدخلين من مغاربة العالم في 82 مضمونا، أي 3,0% من المضامين التي تناول فيها متدخلون الكلمة (2752 مضمونا)، بحجم زمني قدره 26:13:41 ساعة.

حضور مغاربة العالم ضمن المتدخلين في البرامج المخصصة للانتخابات

الفترة المعنية	المتدخلون من مغاربة العالم	مجموع المتدخلين	نسبة المتدخلين من مغاربة العالم
برامج الفترة الانتخابية	185	5.836	3,2%
برامج الحملة الرسمية	14	1.635	0,9%
المجموع	**199**	**7.471**	**2,7%**

تناول 378 مضمونا قضايا الشأن العام المرتبطة بمغاربة العالم أو بمشاركتهم في العملية الانتخابية، أي 7,5% من المضامين، بحجم زمني قدره 74:18:47 ساعة، وبلغت هذه النسبة 7,8% في الخدمات العمومية و6,5% في الخدمات الخاصة و8,2% في المجلات الإخبارية.

مقارنة بالاستحقاقات الانتخابية السابقة، يفيد التقرير ارتفاع عدد المضامين التي تناولت قضايا مغاربة العالم إلى 378 مضمونا، وعدد المضامين التي شارك فيها متدخلون منهم إلى 82 مضمونا، في حين خُصص لقضاياهم 38 مضمونا خلال انتخابات 2021، وشاركت شخصيات منهم في 24 مضمونا.

- توزيع عدد المتدخلين من مغاربة العالم بين الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة

بلغ عدد المتدخلين من مغاربة العالم 171 في الخدمات العمومية، أي 3,5% من مجموع المتدخلين في برامجها، و14 في الخدمات الخاصة، أي 1,6% من مجموع المتدخلين في برامجها.

توزيع المتدخلين من مغاربة العالم بين الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة

	المتدخلون من مغاربة العالم	مجموع المتدخلين	نسبة المتدخلين من مغاربة العالم
الخدمات العمومية	171	4.933	3,5%
الخدمات الخاصة	14	903	1,6%
المجموع	**185**	**5.836**	**3,2%**

- إسهام المتدخلين من مغاربة العالم في طرح ومناقشة قضايا الشأن العام، من جهة، والقضايا المرتبطة بهم، من جهة ثانية

تمحورت مشاركة المتدخلين من مغاربة العالم حول القضايا المرتبطة بهم في 72 مضمونا، أي 87,8%، بحجم زمني قدره 16:06:28 ساعة (61,4%)، ضمن نشرات الأخبار أساسا (50 مضمونا). ومن نماذج هذه المضامين تغطيات حول إطلاق المنصة الإلكترونية لإنجاز وكالات التصويت ومسطرة التصويت بالوكالة، ونقاشات حول المشاركة السياسية لمغاربة العالم وضعف تمثيليتهم في المؤسسات المنتخبة، وإمكانية ترشحهم في اللوائح الوطنية والجهوية، ومدى حضور قضاياهم في البرامج الانتخابية للأحزاب، وانتظاراتهم من الحكومة المقبلة، واقتراح اعتماد التصويت الإلكتروني، بمشاركة أساتذة جامعيين وخبراء في شؤون الهجرة ومسؤولين جمعويين ومواطنين مقيمين في عدد من بلدان الإقامة.

في المقابل، شاركوا في مناقشة سائر قضايا الشأن العام في 10 مضامين، أي 12,2%، بحجم زمني قدره 10:07:13 ساعة (38,6%)، في المجلات الإخبارية أساسا (8 مضامين)، من قبيل البرامج الانتخابية لعدد من الأحزاب، بصفتهم وكلاء لوائح أو مواطنين متصلين من الخارج، واللائحة الجهوية للنساء وتعزيز مشاركتهن السياسية، وأهمية مشاركة المواطنين في الانتخابات.

توزيع عدد مداخلات مغاربة العالم في برامج الفترة الانتخابية حسب القضايا موضوع المداخلات

القضايا التي شارك فيها المتدخلون من مغاربة العالم	الخدمات السمعية البصرية العمومية	الخدمات السمعية البصرية الخاصة	المجموع
قضايا مرتبطة بمغاربة العالم	68	4	72
سائر قضايا الشأن العام	4	6	10
المجموع	**72**	**10**	**82**

- حضور مغاربة العالم في برامج الحملة الرسمية

في برامج الحملة الرسمية، قدمت خمسة أحزاب سياسية 14 متدخلا من مغاربة العالم، منهم 3 نساء و11 رجلا.

4.4 حضور وتمثيل الأشخاص في وضعية إعاقة في برامج الفترة الانتخابية

بلغ الحضور المتواتر للمتدخلين من فئة الأشخاص في وضعية إعاقة في مجموع البرامج المخصصة للانتخابات، سواء في برامج الفترة الانتخابية التي قدمها متعهدو الاتصال السمعي البصري بمبادرة منهم أو في برامج الحملة الرسمية، 104 متدخلين، أي 1,4% من مجموع المتدخلين (7471)، منهم 88 متدخلا في برامج الخدمات السمعية البصرية التسع عشرة التي قدمتها بمبادرة منها، أي 1,5% من مجموع المتدخلين فيها (5836)، و16 حالة في الحصص التي قدمتها الأحزاب السياسية خلال الحملة الرسمية، أي 1,0% من مجموع المتدخلين فيها (1635).

تمثل هذه الأرقام حدا أدنى، إذ يرتبط تصنيف المتدخل ضمن هذه الفئة بما يظهر أو يُصرَّح به أثناء البث، خاصة في البرامج الإذاعية، وصُنف 641 متدخلا في خانة «غير محدد»، أي 8,6%.

حضور الأشخاص في وضعية إعاقة ضمن المتدخلين في البرامج المخصصة للانتخابات

الفترة المعنية	المتدخلون من الأشخاص في وضعية إعاقة	مجموع المتدخلين	نسبة المتدخلين في وضعية إعاقة
مجموع برامج الفترة الانتخابية	88	5.836	1,5%
برامج الحملة الرسمية	16	1.635	1,0%
المجموع	**104**	**7.471**	**1,4%**

في برامج الفترة الانتخابية التي قدمها متعهدو الاتصال السمعي البصري بمبادرة منهم، أُعطيت الكلمة لمتدخلين من الأشخاص في وضعية إعاقة في 65 مضمونا، أي 2,4% من المضامين التي تناول فيها متدخلون الكلمة (2752 مضمونا)، بحجم زمني قدره 20:57:21 ساعة.

وتناول 172 مضمونا قضايا الشأن العام المرتبطة بالأشخاص في وضعية إعاقة أو بمشاركتهم في العملية الانتخابية (سواء تضمن مداخلات أم لا)، أي 3,4% من المضامين، بحجم زمني قدره 53:13:55 ساعة.

اعتُمدت لغة الإشارة في 109 مضامين، منها 67 مضمونا في قناة الأولى و42 مضمونا في قناة تمازيغت.

في الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021، تناول 101 مضمونا قضايا الأشخاص في وضعية إعاقة، أي 3,25% من المضامين. وشاركت شخصيات من هذه الفئة في 31 مضمونا، واعتُمدت لغة الإشارة في 174 مضمونا، منها 170 مضمونا في قناة الأولى.

المضامين التي تناولت قضايا الأشخاص في وضعية إعاقة حسب الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة

	المضامين التي تناولت قضايا الأشخاص في وضعية إعاقة	مجموع المضامين	النسبة
الخدمات العمومية	129	3724	3,5%
الخدمات الخاصة	43	1323	3,3%
المجموع	**172**	**5047**	**3,4%**

- توزيع عدد المتدخلين من الأشخاص في وضعية إعاقة حسب الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة

بلغ عدد المتدخلين من الأشخاص في وضعية إعاقة 72 في الخدمات العمومية، أي 1,5% من مجموع المتدخلين في برامجها الانتخابية، و16 في الخدمات الخاصة، أي 1,8% من مجموع المتدخلين في برامجها الانتخابية.

توزيع المتدخلين من الأشخاص في وضعية إعاقة حسب الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة

	المتدخلون من الأشخاص في وضعية إعاقة	مجموع المتدخلين	نسبة المتدخلين من الأشخاص في وضعية إعاقة
الخدمات العمومية	72	4933	1,5%
الخدمات الخاصة	16	903	1,8%
المجموع	**88**	**5836**	**1,5%**

- إسهام المتدخلين من الأشخاص في وضعية إعاقة في طرح ومناقشة قضايا الشأن العام من جهة، والقضايا المرتبطة بهم، من جهة ثانية

تمحورت مشاركة المتدخلين من الأشخاص في وضعية إعاقة حول القضايا المرتبطة بهم في 56 مضمونا، أي 86,2%، بحجم زمني قدره 11:53:03 ساعة (56,7%)، ضمن نشرات الأخبار أساسا (49 مضمونا). ومن نماذج هذه المضامين نقاشات حول المشاركة الفاعلة والدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة في الانتخابات التشريعية، وحقوقهم الدستورية وتمثيليتهم السياسية، ومدى حضور الإعاقة في البرامج الانتخابية للأحزاب، وانتظاراتهم من الحكومة المقبلة ومن تنفيذ الوعود الانتخابية، بمشاركة مسؤولين جمعويين ومستشار في التنمية الشاملة وناخبين في وضعية إعاقة بصرية أو حركية.

في المقابل، شاركوا في مناقشة سائر قضايا الشأن العام في 9 مضامين، أي 13,8%، بحجم زمني قدره 09:04:18 ساعة (43,3%)، كلها في المجلات الإخبارية، من قبيل دور جمعيات المجتمع المدني في مواكبة السياسات العمومية، والبرامج الانتخابية لعدد من الأحزاب، والخطاب السياسي خلال الحملة الانتخابية.

توزيع عدد مداخلات الأشخاص في وضعية إعاقة في برامج الفترة الانتخابية حسب القضايا موضوع المداخلات

القضايا التي شارك فيها المتدخلون من الأشخاص في وضعية إعاقة	الخدمات السمعية البصرية العمومية	الخدمات السمعية البصرية الخاصة	المجموع
قضايا مرتبطة بالأشخاص في وضعية إعاقة	50	6	56
سائر قضايا الشأن العام	7	2	9
المجموع	**57**	**8**	**65**

- حضور الأشخاص في وضعية إعاقة في برامج الحملة الرسمية

في إطار برامج الحملة الانتخابية الرسمية، تمت معاينة ستة عشر مضمونا يحتوي على تدخل لأشخاص في وضعية إعاقة. ظهر في هذه المضامين:

- طفل في وصلة انتخابية لحزب الاستقلال، بُثت 12 مرة عبر القنوات التلفزية الأربع (الأولى، القناة الثانية، تمازيغت وميدي 1 تي في)؛
- وكيل لائحة كفيف في ثلاث حصص مخصصة لحزب المجتمع الديمقراطي؛
- وكيلة لائحة في حصة واحدة للحزب الاشتراكي الموحد.

أما بخصوص الترجمة إلى لغة الإشارة، فقد توفرت في 12 حصة فقط من أصل 500 حصة بثتها القنوات التلفزية الأربع، أي بنسبة 2,4%، بمعدل ثلاث حصص في كل قناة. وقد اقتصرت هذه الترجمة على الوصلة الانتخابية لحزب الاستقلال.

4.5 التنوع اللغوي

تتعلق معطيات هذا المحور بالبرامج التي بثتها طيلة الفترة الانتخابية، خدمات الاتصال السمعي البصري، العمومية والخاصة، بمبادرة منها وتتحمل مسؤوليتها التحريرية الكاملة، وبالتالي فهي لا تحتسب برامج الحملة الانتخابية الرسمية، كما تحددها مقتضيات المرسوم رقم 2.11.610 الصادر في 4 نوفمبر 2011 المتعلق باستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية.

على مستوى مداخلات ممثلي الأحزاب السياسية، توزعت مدد تناول الكلمة حسب اللغة على النحو التالي:

- في مجموع الخدمات: العربية 198:40:22 ساعة (72,3%)، والأمازيغية 50:00:50 ساعة (18,2%)، والفرنسية 26:08:31 ساعة (9,5%)، من أصل 274:49:43 ساعة؛
- في الخدمات العمومية: العربية 131:21:25 ساعة (72,8%)، والأمازيغية 48:22:55 ساعة (26,8%)، والفرنسية 00:35:05 ساعة (0,3%)، من أصل 180:19:25 ساعة؛
- في الخدمات الخاصة: العربية 67:18:57 ساعة (71,2%)، والفرنسية 25:33:26 ساعة (27,0%)، والأمازيغية 01:37:55 ساعة (1,7%)، من أصل 94:30:18 ساعة.

توزيع مدد تناول الكلمة من طرف الشخصيات الحزبية في الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة حسب اللغة

	العربية	الأمازيغية	الفرنسية	المجموع
الخدمات العمومية	131:21:25	48:22:55	00:35:05	180:19:25
الخدمات الخاصة	67:18:57	01:37:55	25:33:26	94:30:18
المجموع	**198:40:22**	**50:00:50**	**26:08:31**	**274:49:43**

توزيع مدد تناول الكلمة من طرف الشخصيات الحزبية حسب اللغة – الخدمات العمومية

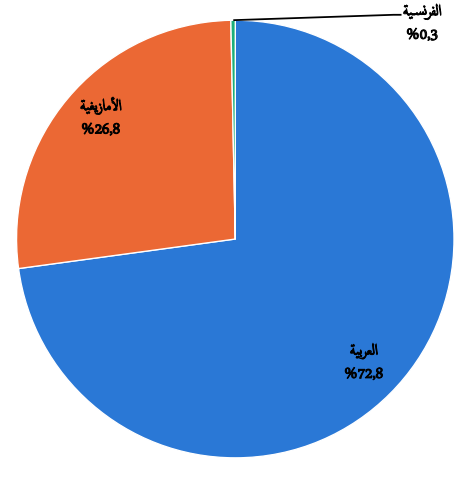

توزيع مدد تناول الكلمة من طرف الشخصيات الحزبية حسب اللغة – الخدمات الخاصة

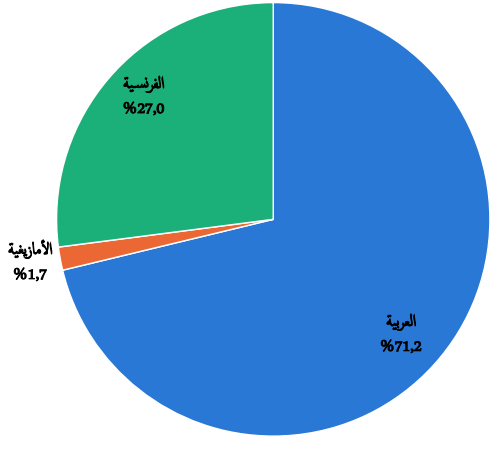

4.6 التنوع المجالي

معطيات هذا المحور تتعلق بالبرامج التي بثتها طيلة الفترة الانتخابية، خدمات الاتصال السمعي البصري، العمومية والخاصة، بمبادرة منها وتتحمل مسؤوليتها التحريرية الكاملة، وبالتالي فهي لا تحتسب برامج الحملة الانتخابية الرسمية، كما تحددها مقتضيات المرسوم رقم 2.11.610 الصادر في 4 نوفمبر 2011 المتعلق باستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية.

- منهجية تصنيف المضامين حسب البعد المجالي

صُنف كل مضمون انتخابي حسب بعده المجالي: وطني، أو جهوي، أو محلي، أو متعدد الجهات، مع تحديد الجهة أو الجهات المعنية من بين جهات المملكة الاثنتي عشرة.

- توزيع المضامين حسب البعد المجالي

شمل البعد الوطني 4573 مضمونا (90,6%) بحجم زمني قدره 723:58:23 ساعة، في حين تناول 474 مضمونا (9,4%) بعدا جهويا أو محليا أو متعدد الجهات، بحجم زمني قدره 44:37:56 ساعة.

- توزيع المضامين ذات البعد الجهوي أو المحلي أو متعدد الجهات بين الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة

قدمت الخدمات العمومية 377 مضمونا من المضامين ذات البعد الجهوي أو المحلي أو متعدد الجهات، أي 10,1% من مضامينها، وقدمت الخدمات الخاصة 97 مضمونا منها، أي 7,3% من مضامينها، وتوزعت هذه المضامين على 6 خدمات عمومية و9 خدمات خاصة.

- توزيع المضامين ذات البعد الجهوي أو المحلي حسب الجهات

شمل هذا النوع من المضامين جهات المملكة الاثنتي عشرة: الدار البيضاء - سطات (77 مضمونا)، وسوس - ماسة ومراكش - آسفي (54 مضمونا لكل منهما)، والشرق (53)، والعيون - الساقية الحمراء (37)، وفاس - مكناس (36)، والرباط - سلا - القنيطرة والداخلة - وادي الذهب (34 لكل منهما)، وطنجة - تطوان - الحسيمة وبني ملال - خنيفرة (26 لكل منهما)، وكلميم - واد نون (16)، ودرعة - تافيلالت (8)، إضافة إلى 19 مضمونا متعدد الجهات.

توزيع المضامين السمعية البصرية الانتخابية حسب البعد المجالي بين الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة

البعد المجالي	الخدمات العمومية	الخدمات الخاصة	المجموع	الحجم الزمني
وطني	3347	1226	4573	723:58:23
جهوي	210	23	233	18:04:50
محلي	154	68	222	19:17:59
متعدد الجهات	13	6	19	07:15:07
المجموع	**3724**	**1323**	**5047**	**768:36:19**

توزيع المضامين ذات البعد الجهوي أو المحلي حسب الجهات الاثني عشرة بين الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة

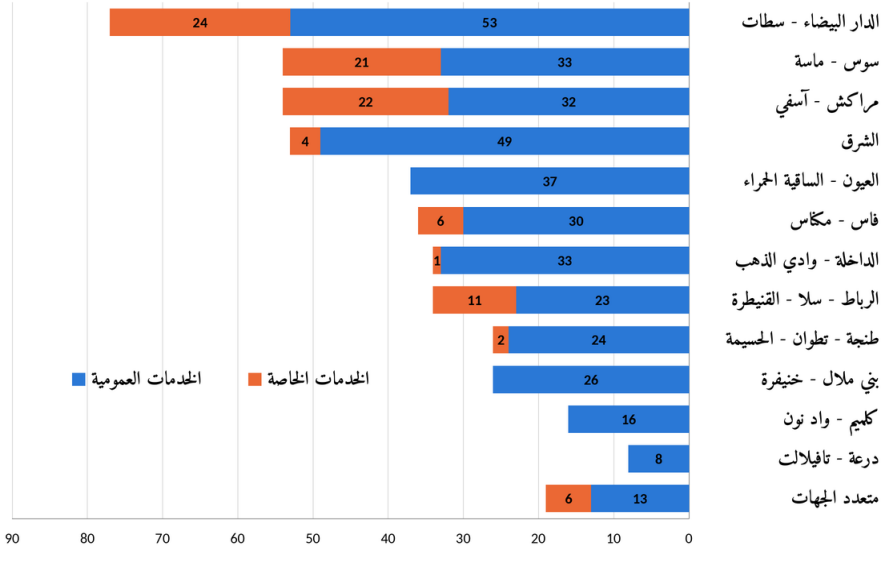

5 - احترام قواعد النزاهة والحياد في المضامين السمعية البصرية الانتخابية

5.1 المحتويات الانتخابية المركبة أو المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي

في إطار تنفيذ المادة 6 من قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 50-26 بتاريخ 16 يونيو 2026، اعتمدت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري منظومة خاصة لرصد المضامين الانتخابية التي يتم توليدها أو تعديلها بواسطة الذكاء الاصطناعي. ويجسد هذا التوجه حرص الهيئة على تعزيز قدراتها في مجال اليقظة تجاه المخاطر الجديدة المرتبطة بالتلاعب بالمعلومة، مع الاحترام الكامل للحرية التحريرية للإذاعات والقنوات التلفزية. وتتوخى هذه المنظومة هدفين أساسيين: الوقاية من بث مضامين من شأنها تضليل الجمهور أو المساس بنزاهة النقاش الانتخابي؛ وتأطير الاستخدام المحتمل لمضامين مولدة بالذكاء الاصطناعي لأغراض الإخبار أو الشرح أو التحقق.

ولهذا الغرض، طورت الهيئة العليا داخلياً أداة AI Detect-HacaTool، وهي حل رقمي يعتمد على عدد من النماذج المتخصصة في تحليل المضامين الصوتية والمرئية. وقد تم تطبيق هذه المنظومة على 4621 مقتطفاً من البرامج، منها 1916 مقطع فيديو و2705 ملفات صوتية، بثتها 36 خدمة سمعية بصرية. وتعتمد المنهجية على الجمع بين الرصد الآلي والخبرة البشرية، إذ تخضع المضامين التي تشير إليها الأداة لفحص منهجي من طرف مراقبي الهيئة العليا، الذين يتولون التكييف النهائي للمضمون.

ومن أصل 858 مضموناً أشارت إليه أداة AI Detect-HacaTool، مكن الفحص البشري من تأكيد وجود 7 مضامين مولدة فعلياً بواسطة الذكاء الاصطناعي.

وقد بثت المضامين السبعة المؤكدة على كل من Medi 1 TV وقناة الأولى، وكانت تندرج أساساً في إطار الإخبار والتحسيس بالمشاركة الانتخابية. ولم يتضمن أي مضمون يحتوي على عناصر مولدة بالذكاء الاصطناعي ترويجاً لفائدة حزب أو مترشح.

تجدر الإشارة إلى أن المضامين السالفة الذكر لم ترفق بوسم تعريفي واضح يضمن إعلام الجمهور بوجود صور مولدة بالذكاء الاصطناعي.

5.2 محاربة الأخبار الزائفة

لم يُرصد خلال الفترة الانتخابية بث أي خبر زائف من شأنه التأثير على السير العادي للانتخابات أو المساس بسلامة المعلومة الانتخابية كما لم تتوصل الهيئة العليا بأي شكاية بهذا الخصوص. في المقابل، وتفاعلا مع مقتضيات المادة 5 من قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، وإسهاما في صون حق المواطن في الاختيار الحر والتصويت الواعي، بادرت عشر خدمات سمعية بصرية، إلى تناول فيما لا يقل عن 48 مضمونا، موضوع الأخبار الزائفة والتضليل الرقمي وذلك من باب التوعية والتحسيس، بلغات وصيغ متعددة.

فعلى سبيل المثال خصصت قناة الأولى، ضمن «الأخبار الرئيسية 20:30»، مادة موسعة بعنوان «الانتخابات في زمن الذكاء الاصطناعي: تحدي الحقيقة ومخاطر التضليل»، بُثت أيام 4 و5 و7 شتنبر 2026 وأُعيد بثها في النشرات بالفرنسية والأمازيغية والإسبانية، وخصصت قناة ميدي1تيفي حلقتين من برنامج «مجتمع التحدي» للذكاء الاصطناعي في الانتخابات وللمسؤولية الجنائية عن التضليل الانتخابي، وتناولت الإذاعة الوطنية وراديو دوزيم والإذاعة الدولية وراديو بلوس أكادير وراديو بلوس الدار البيضاء المقتضيات الجديدة التي تجرم الأخبار الزائفة وكيفية التعامل مع الأخبار المضللة على مواقع التواصل الاجتماعي، وأحال عدد من هذه المواد صراحة على مقتضيات قرار المجلس الأعلى رقم 50-26 ذات الصلة.

من ناحية أخرى، وسعيا إلى الرفع من مستوى يقظة الجمهور إزاء الأخبار المتداولة، لجأت العديد من الخدمات السمعية البصرية إلى بث بلاغات المؤسسات الرسمية لتوضيح حيثيات بعض الوقائع على غرار التكذيب الرسمي الصادر عن وكيل الملك بالجديدة لشائعة ربطت حادث سير بمحاولة استهداف أحد المترشحين، وبلاغ الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بسطات بشأن التحقيق في تسريب شريط صوتي يمس العملية الانتخابية.

5.3 حيادية الخبراء

أحصى التقرير 1386 متدخلا قُدّموا بصفات مهنية ومؤسساتية تعكس خبرتهم في مجال تخصصهم الأكاديمي أو العلمي أو المهني وقدراتهم التحليلية، أي 23,7% من مجموع المتدخلين، وروعي في جميع المضامين المعنية (277 مضمونا) واجب تفادي استغلال هذه الصفات للتعبير عن أفكار أو آراء تمس بنزاهة التنافس الانتخابي، كما ذكّرت بعض الخدمات السمعية البصرية الجمهور بالانتماء الحزبي لبعض ضيوفها من الخبراء، مؤكدة التزامهم الأخلاقي بالفصل بين حق الانتماء السياسي وواجب التحليل الموضوعي والمحايد.

5.4 استطلاعات الرأي

لم تبث الخدمات السمعية البصرية نتائج أي استطلاع للرأي له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالانتخابات، خلال الفترة الممتدة من اليوم الخامس عشر قبل تاريخ انطلاق الحملة الانتخابية الرسمية وإلى غاية نهاية عملية التصويت، وفق مقتضيات المادة 21 من القرار رقم 50-26.

5.5 تناول مواضيع مرتبطة بمقاطعة الانتخابات والعزوف الانتخابي

ميّز التقرير بين «مقاطعة الانتخابات» باعتبارها موقفا سياسيا تعلنه هيئات أو فاعلون، و«العزوف الانتخابي» خاصة لدى الشباب، باعتباره ظاهرة تناولت الخدمات السمعية البصرية أسبابها وحجمها وتداعياتها.

تناولت عدة مضامين سمعية بصرية موضوع مقاطعة الانتخابات في إطار تغطية الأحداث واستقاء الآراء والمواقف، ومنها خبر وقفة نظمتها جمعية حقوقية أمام مقر البرلمان بالرباط، وخبر توقيف عدد من ممثلي حزب سياسي على خلفية أنشطة مرتبطة بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات، مع إعطاء الكلمة لرئيسة الجمعية بشأن حرية التعبير عن مواقف معينة من الانتخابات.

من ناحية أخرى، تناولت عدة مضامين ظاهرة «العزوف الانتخابي»، خاصة لدى فئة الشباب، في نشرات إخبارية ومجلات حوارية. ومن نماذجها نقاشات حول أسباب عزوف الشباب عن المشاركة السياسية ودور التأطير السياسي للأحزاب، والعزوف عن التصويت رغم التسجيل في اللوائح الانتخابية، ومحدودية تسجيل فئة 25-18 سنة في اللوائح الانتخابية.

6 - التقيد بضوابط بث برامج الحملة الرسمية وفق نتائج القرعة

التزمت الخدمات العمومية الست المعنية ببث حصص الأحزاب السياسية المقررة خلال الحملة الانتخابية الرسمية، وتتكون من التدخلات المذاعة والمتلفزة وضيف النشرات الإخبارية وتغطية التجمعات الانتخابية، وفق مقتضيات المرسوم رقم 2.11.610 الصادر في 4 نوفمبر 2011 المتعلق باستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية.

بثت الخدمات العمومية الست ما مجموعه 747 حصة من أصل 756 حصة أفرزتها القرعة، أي بنسبة 98,8%، منها 744 حصة في موعدها المحدد وثلاث حصص في تاريخ آخر. أما الحصص التسع غير المبثوثة، وتهم سبعة أحزاب، فتعود إلى تعذر تنسيق الخدمات السمعية البصرية المعنية مع الأحزاب المعنية بشأن موعد التجمع أو حضور الضيف، حسب ما أعلنته هذه الخدمات للجمهور عند حلول مواعيد بث تلك الحصص، مما أتاح للمواطنات والمواطنين الاطلاع على أسباب ذلك.

مقارنة بالاستحقاقات السابقة، بلغ عدد الحصص المبثوثة 808 حصص من أصل 858 حصة سنة 2021، و688 حصة من أصل 725 حصة سنة 2016، وبُثت سنة 2011 في صنف التعبير المباشر 547 حصة من أصل 558، وفي صنف ضيف النشرات 114 حصة من أصل 114، وفي صنف تغطية التجمعات 162 حصة من أصل 186.

استطاعت خدمة واحدة بث جميع الحصص المبرمجة بها (126 حصة)، وتراوح عدد الحصص المبثوثة في الخدمات الخمس الأخرى بين 123 و125 حصة (97,6% إلى 99,2%).
بُثت حصص «التدخلات المذاعة والمتلفزة» كلها (504 حصص)، و161 حصة من أصل 168 في صنف «تغطية التجمعات الانتخابية»، و82 حصة من أصل 84 في صنف «ضيف النشرات الإخبارية».

خُصصت لكل حزب من المجموعتين الأولى والثانية 30 حصة على الخدمات الست (18 تدخلا مذاعا أو متلفزا، و6 تغطيات لتجمعات انتخابية، و6 استضافات في النشرات الإخبارية)، ولكل حزب من المجموعة الثالثة 24 حصة (18 تدخلا و6 تغطيات)، واستفاد 21 حزبا من جميع حصصه المبرمجة.

التزمت الحصص المبثوثة كلها (747 حصة) بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 29 من القرار رقم 50-26، والتزمت الحصص التلفزية (500 حصة) بالتقييدات القانونية المتعلقة بالصورة (منع استعمال الرموز الوطنية، والظهور في أماكن العبادة، وداخل المقرات الرسمية، وكذا إظهار أي عنصر يمكن أن يشكل علامة تجارية).

في إطار الاستعمالات المرخصة بموجب الفقرة الثانية من المادة 29 من القرار، تضمنت 5 حصص من أصل 747 حصة مبثوثة استعمال علم المملكة المثبت في القاعة المحتضنة للاجتماعات المتعلقة بالحملة الانتخابية، وتضمنت الحصص الخمس نفسها الصورة الرسمية لجلالة الملك المثبتة في القاعة. تتعلق هذه الحصص جميعها بصنف «تغطية التجمعات الانتخابية»، بواقع 4 حصص في قناة ميدي1تيفي وحصة واحدة في قناة تمازيغت. لم يُسجل استعمال النشيد الوطني في أي حصة من الحصص المبثوثة.

فيما يخص لغة البث، بُثت 542 حصة بالعربية و205 حصص بالأمازيغية (27,4%) في الخدمتين الناطقتين بها (قناة تمازيغت والإذاعة الأمازيغية).

توزيع حصص الأحزاب السياسية المبثوثة حسب صنف الحصة

صنف الحصة	الحصص المبرمجة	الحصص المبثوثة	الحصص غير المبثوثة	نسبة الإنجاز
التدخلات المذاعة والمتلفزة	504	504	0	100,0%
تغطية التجمعات الانتخابية	168	161	7	95,8%
ضيف النشرات الإخبارية	84	82	2	97,6%
المجموع	**756**	**747**	**9**	**98,8%**

7 - التقيد بالمقتضيات المؤطرة لمواكبة يوم الاقتراع

واكبت 45 خدمة سمعية بصرية بمدد زمنية متفاوتة حسب الهوية البرامجية لكل خدمة على حدة، مجريات يوم الاقتراع (14 قناة تلفزية و31 إذاعة) في أزيد من 2010 مادة. خصصت 26 خدمة أكثر من ساعة لتغطية الاقتراع، بمجموع 1069 مادة وحجم زمني قدره 112:21:24 ساعة، بمعدل يقارب 6 دقائق و18 ثانية للمادة الواحدة.

توزعت مضامين يوم الاقتراع بين 7 قنوات تلفزية قدمت 437 مادة (48:27:18 ساعة، 43%) و19 إذاعة قدمت 632 مادة (63:54:06 ساعة، 57%)، وتجاوزت ست إذاعات جهوية عمومية تابعة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (فاس، وجدة، أكادير، تطوان، الدار البيضاء، طنجة) ساعتين من البث. بُثت التغطيات بخمس لغات، ساهم فيها مقدمو البرامج بالاستوديوهات المركزية للخدمات السمعية البصرية والمراسلون الميدانيون عبر عدة جهات وأقاليم.

وشمل تتبع يوم الاقتراع 45 خدمة، خصصت 26 منها أكثر من ساعة لتغطيته، بمجموع 1069 مادة وحجم زمني قدره 112:21:24 ساعة. مقارنة بانتخابات سنة 2021، شمل التتبع آنذاك ما بثته 22 خدمة، بحجم زمني قدره 69 ساعة ونصف و1317 مضمونا.

تجلى التقيد بالضوابط المؤطرة ليوم الاقتراع في ممارسات متعددة:

- عدم بث أي نتائج استطلاعات رأي تستند على معطيات نتيجة أخذ رأي الناخبين عند خروجهم من مكاتب التصويت وتقديرات النتائج أو التوقعات، إلى حين إغلاق آخر مكتب للتصويت؛
- عدم بث أي محتوى ذي طبيعة انتخابية لصالح الأحزاب السياسية طيلة يوم الاقتراع، وعدم بث أي نتيجة قبل انتهاء عملية التصويت على مستوى التراب الوطني؛
- عدم بث أي بيان أو بلاغ أو تعليق أو تصريح لملاحظي الانتخابات قبل انتهاء عملية التصويت.

وبفضل التواصل الدائم والتفاعل المستمر بين لجنة اليقظة والمواكبة والخدمات السمعية البصرية، بادرت ثلاث إذاعات إلى تدارك ثلاث حالات رصدتها الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري خلال يوم الاقتراع، وذلك ببث هذه الإذاعات لتصويبات قبل إغلاق مكاتب التصويت. (ملحق رقم 1: الحالات المرصودة من طرف الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري يوم الاقتراع والتي بادرت الإذاعات المعنية بها إلى تداركها ببث تصويبات بشأنها قبل إغلاق مكاتب التصويت)

8 - قرارات المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري بخصوص الشكايات والإحالات الذاتية المتعلقة بمضامين الفترة الانتخابية

اتخذ المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري خمسة قرارات تتراوح بين حفظ الشكايات ولفت الانتباه والوقف المؤقت لبرنامج. فقد قرر، في إطار إحالة ذاتية، وقف بث برنامج ديني على إذاعة خاصة لمدة شهر ابتداء من 19 شتنبر 2026 (القرار رقم 62-26)، بعد أن اعتبر أن عبارات الضيف القار للبرنامج تخل بواجب التحفظ المرتبط بالصفة الدينية وبالموضوعية والحياد، مستحضرا حالات الإخلال السابقة التي تم تسجيلها بشأن البرنامج نفسه.

كما قرر المجلس الأعلى، بناء على شكاية، لفت انتباه قناة تلفزية عمومية إلى ضرورة التفعيل الأمثل لمبدأ التوازن في استعراض الآراء المتباينة عند التطرق لمواضيع نقاش عمومي تحيل على اختلاف في المواقف، باعتبار هذا المبدأ إحدى ضمانات نزاهة الخبر، وأبرز ركائز تشكيل قناعات الجمهور بكل موضوعية. كما قرر بناء على شكاية أيضا، لفت انتباه إذاعة خاصة إلى ضرورة احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمسؤولية التحريرية وما يقتضيه واجب الحياد والحفاظ على الهدوء والرصانة ومستوى النقاش الذي يحترم كافة المستمعين، خاصة خلال هذه الفترة الانتخابية.

في المقابل، قرر المجلس الأعلى حفظ ثلاث شكايات أخرى انسجاما مع مبدأ حرية الاتصال السمعي البصري ولعدم تضمن البرامج موضوع الشكايات ما يشكل إخلالا بالمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل (ملحق رقم 2: المعطيات التفصيلية لقرارات المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري المتعلقة بالمضامين الانتخابية).

وقد حرص المجلس الأعلى، في قراراته، على التقيد بمبدأي التناسب والتدرج في معالجة حالات الإخلال المسجلة، بما يضمن ملاءمة الجزاءات المتخذة مع حجم وطبيعة الإخلالات المرتكبة وطبيعتها، مع اعتماد مقاربة تدرجية تراعي حالات العود وسوابق القرارات الصادرة بشأنها.

ثالثا أبرز الدروس المستخلصة من تتبع الانتخابات التشريعية لسنة 2026 وآفاق تعزيز التعددية الشاملة

يتيح تتبع التغطية السمعية البصرية للانتخابات التشريعية ليوم 23 شتنبر 2026 استخلاص عدة دروس تتعلق بإسهام وسائل الإعلام السمعية البصرية في النقاش الديمقراطي، ومدى فعالية ضمانات التعددية السياسية، وشروط تعزيز بعدها الشامل.

وبعيدًا عن تقييم مدى احترام الالتزامات التنظيمية، تسلط هذه الدروس الضوء على تطور دور وسائل الإعلام المهنية في بيئة إعلامية تحولت بعمق بفعل المنصات الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

- تأكيد الدور الأساسي لوسائل الإعلام السمعية البصرية في صون فضاء عمومي مشترك وتعددي

يتعلق الدرس الأول بالدور الأساسي الذي لا تزال تضطلع به الإذاعات والقنوات التلفزية الوطنية في إخبار المواطنين وتمكينهم من الولوج إلى النقاش الديمقراطي خلال الفترة الانتخابية.

ففي بيئة إعلامية تزداد تشظيًا، حيث تميل آليات الاستهداف والتوصية الخوارزمية إلى تجزئة الجماهير والخطابات السياسية، تحتفظ وسائل الإعلام السمعية البصرية الخاضعة للتنظيم بوظيفة ديمقراطية فريدة، تتمثل في توفير فضاء مشترك للنقاش، يتيح المقارعة التعددية للأفكار والبرامج والرؤى السياسية.

ورغم الحضور المتزايد للأحزاب السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي، شكلت الإذاعات والقنوات التلفزية العمومية والخاصة فضاءات مهمة لعرض العروض السياسية ومناقشتها وتحليلها، حيث تسهم كل خدمة في هذه الدينامية وفق توجهها التحريري ومهامها وإمكانياتها.

وفي حين مكنت المنصات الرقمية الفاعلين السياسيين، على وجه الخصوص، من تطوير حضورهم وتعبئة جمهورهم وبث رسائلهم مباشرة، وفرت وسائل الإعلام السمعية البصرية المهنية فضاءات تمت فيها مساءلة هذه الخطابات ومقابلتها بوجهات نظر أخرى ووضعها في سياقها.

ويبرز هذا التمايز في الوظائف، الذي لا يلغي تكاملها، أهمية الحفاظ على بيئة إعلامية مهنية وتعددية ومنظَّمة، تضمن للمواطنين الولوج إلى معلومات انتخابية متنوعة ومفهومة وخاضعة لمتطلبات أخلاقيات العمل الصحفي.

- الحفاظ بشكل عام على جودة النقاش الانتخابي في سياق اتسم باحتداد التبادلات السياسية

بالمقارنة مع الانتخابات العامة لسنة 2021، تميزت التغطية السمعية البصرية للانتخابات التشريعية لشتنبر 2026 بحدة أكبر في بعض التبادلات السياسية، اتسمت أحيانًا بعبارات مبالغ فيها أو بمواجهات شديدة الحدة.

غير أن الصحفيين والمنشطين مارسوا، في مجملهم، مسؤولياتهم التحريرية وحافظوا على التحكم في البث، مما أسهم في احتواء الانزلاقات التي من شأنها المساس بجودة النقاش، ولا سيما الهجمات الشخصية والتراشق بالعبارات والعبارات الماسة بكرامة الأشخاص.

ويأتي هذا التطور في سياق تحول ممارسات التواصل السياسي، الذي يتسم على وجه الخصوص بتنامي تأثير مواقع التواصل الاجتماعي وانتشار أشكال من التعبير تفضل أحيانًا الاستقطاب والمزايدة والتشكيك في الخصم.

وأمام هذه التطورات، يسهم التأطير التنظيمي لوسائل الإعلام السمعية البصرية، إلى جانب المتطلبات الأخلاقية للمهنة وآليات التنظيم الذاتي، في الحفاظ على شروط نقاش سياسي تعددي، لكنه محترم لحقوق الأشخاص والمبادئ الديمقراطية.

- احترام عام للالتزامات التنظيمية وإسهام في نزاهة المعلومة الانتخابية

أبرز التتبع مستوى مرضيًا بشكل عام من احترام الالتزامات التنظيمية الجاري بها العمل في مختلف مراحل المسار الانتخابي، منذ الفترة السابقة للحملة الرسمية إلى يوم الاقتراع.

وقد أفضت الإخلالات المسجلة، حسب الحالات، إلى تدخلات من الهيئة العليا أو إلى قرارات من المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، في احترام للمساطر والمبادئ المؤطرة لممارسة التنظيم.

ويكتسي هذا الاستنتاج أهمية خاصة في بيئة رقمية تتسم بتداول مضامين مضللة ونشر خطابات الكراهية أو التمييز، لا سيما ضد المرشحات، وبظهور أشكال جديدة من التلاعب بالمعلومات، مثل التزييف العميق (deepfakes).

وفي هذا السياق، أكدت وسائل الإعلام السمعية البصرية المهنية والخاضعة للتنظيم أهمية إسهامها في موثوقية المعلومة الانتخابية وفي الحفاظ على فضاء للنقاش يخضع لقواعد المسؤولية والشفافية.

- تعبئة كبيرة للخدمات السمعية البصرية وتنوع في صيغ التغطية الانتخابية

تشهد نتائج التتبع على تعبئة ملموسة للخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة.

فمن بين 39 خدمة سمعية بصرية تم تتبعها طيلة 39 يومًا من الفترة الانتخابية، بثت الخدمات الـ19 المعتمدة في التحليل المفصل 5047 مادة انتخابية، بما يمثل أكثر من 768 ساعة من البرامج.

وقد رافقت هذه التعبئة تنوع في الصيغ وطرق معالجة الأخبار الانتخابية.

فإلى جانب النشرات الإخبارية، قدمت الخدمات السمعية البصرية مناظرات حوارية وحوارات وتحليلات للبرامج السياسية روبورطاجات ميدانية وبرامج توضيحية وتربوية حول المسار الانتخابي.

وقد مكن هذا التنوع التحريري من تجاوز مجرد نقل الأنشطة والتصريحات الحزبية، بوضع عناصر للإخبار والتوضيح والمقارنة بين مختلف العروض السياسية رهن إشارة المواطنين.

وبذلك أسهم في تعزيز وظيفة وسائل الإعلام السمعية البصرية كفضاءات للإخبار والتوضيح والتداول الديمقراطي.

- ضرورة تجاوز المقاربة الكمية بالأساس لتعزيز البعد الشامل للتعددية

يتمثل أحد أبرز الدروس المستخلصة من التتبع في ضرورة تعميق البعد النوعي والشامل للتعددية في البرامج الإخبارية وبرامج النقاش.

فإذا كان الولوج المنصف للأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام يشكل ضمانة أساسية للتعددية الانتخابية، فإنه لا يكفي وحده لضمان التنوع الفعلي في أشكال التعبير والتجارب ووجهات النظر المعروضة على المواطنين.

إذ تتوقف جودة النقاش الديمقراطي أيضًا على تنوع المشاركين فيه، وعلى طبيعة المواضيع التي يُدعون إلى التعبير بشأنها، وعلى المكانة الممنوحة للتنوع الاجتماعي والترابي واللغوي للبلاد.

وفي هذا الصدد، تُظهر نتائج تتبع الانتخابات التشريعية لسنة 2026 تحقيق تقدم، لكنها تُظهر أيضًا استمرار اختلالات في ولوج بعض فئات المجتمع إلى فضاءات التعبير السياسي.

ولا يزال تمثيل النساء، على وجه الخصوص، محدودًا. فقد شكلن 33,4 % من المتدخلين في برامج الحملة الرسمية، التي يعود اختيار المشاركين فيها إلى الأحزاب السياسية، وليس إلى المسؤولين التحريريين للإذاعات والقنوات التلفزية.

كما بلغت حصتهن من الحيز الزمني الإجمالي للكلمة الممنوح للشخصيات الحزبية في البرامج الانتخابية 20 %، مقابل 19 % سنة 2021، أي بتقدم محدود يعكس استمرار اختلال في التعبير السياسي المنقول إعلاميًا.

ويعرف حضور الشباب بدوره تطورًا متباينًا. فإذا كان حضورهم قد اتسع في البرامج المنتجة بمبادرة من المتعهدين السمعيين البصريين، فإن تمثيلهم في فقرات الحملة الرسمية سجل تراجعًا مقارنة بسنة 2021.

أما المغاربة المقيمون بالخارج والأشخاص في وضعية إعاقة، فقد حظيوا باهتمام إعلامي متزايد، دون أن يُترجم هذا التطور إلى مشاركة بنفس الأهمية في النقاشات المخصصة لقضايا الشأن العام.

وتبرز هذه الملاحظات حدود تصور للإدماج يقتصر على مجرد الظهور الإعلامي لمختلف مكونات المجتمع.

فالرهان لا يتمثل فقط في الحديث عن النساء والشباب والمغاربة المقيمين بالخارج والأشخاص في وضعية إعاقة، بل أيضًا في منحهم الكلمة بشكل كامل بشأن الاختيارات الجماعية والسياسات العمومية التي تهم المجتمع برمته.

وفي هذا المنظور، يشكل تنوع المتدخلين ليس فقط مطلبًا للتمثيلية، بل أيضًا شرطًا لإغناء النقاش الديمقراطي، عبر مقارعة التجارب والحساسيات والرؤى المختلفة.

- إتاحة المعلومة الانتخابية: جهود ينبغي مواصلتها وترسيخها

يشكل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى البرامج الانتخابية مجالًا آخر يتطلب جهودًا متواصلة.

ويعكس بث مضامين انتخابية مصحوبة بالترجمة إلى لغة الإشارة على قناتين عموميتين تنوعًا في الخدمات المعنية بهذه المبادرة.

غير أن عدد المضامين المصحوبة بالترجمة إلى لغة الإشارة انتقل من 174 سنة 2021 إلى 109 سنة 2026، مما يبرز ضرورة تعزيز استمرارية وشمولية آليات الولوج.

ويكتسي هذا المطلب أهمية خاصة بالنسبة للبرامج التي تتيح للمواطنين التعرف على العروض السياسية ومتابعة المناظرات الحوارية والحصول على العناصر اللازمة لتكوين اختيارهم الانتخابي.

فإتاحة المعلومة ليست بعدًا ثانويًا للتعددية، بل هي شرط لتمكين جميع المواطنين من ممارسة حقهم في الإخبار بشكل فعلي والمشاركة في الحياة الديمقراطية.

وإجمالًا، توصي الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بتعميق التفكير وفتح آفاق جديدة لتعزيز التعددية الشاملة، عبر التشاور بين جميع الأطراف المعنية، من وسائل إعلام وهيئات تقنين وأحزاب سياسية وجمعيات حقوقية وغيرها.

وتبدو ثلاثة محاور عمل ذات أولوية في هذا المجال:

أولًا : إغناء التقييم النوعي للتعددية.

يتعلق الأمر باستكمال المؤشرات التقليدية المتعلقة بالحيز الزمني للبث ومدد تناول الكلمة بتحليل أعمق لتنوع المتدخلين، والأدوار التي يضطلعون بها في البرامج، والمواضيع التي يتناولون الكلمة بشأنها، والظروف التي يشاركون فيها في النقاش العمومي.

ومن شأن هذه المقاربة أن تتيح تقدير ليس فقط حضور مختلف فئات المجتمع في وسائل الإعلام، بل أيضًا الأثر الفعلي لمساهمتها في النقاش الديمقراطي.

ثانيًا : تشجيع تمثيل أكثر شمولًا للمجتمع في البرامج الإخبارية وبرامج النقاش.

يقتضي هذا التوجه تشجيع مشاركة أكثر تنوعًا للنساء والشباب والمغاربة المقيمين بالخارج والأشخاص في وضعية إعاقة، مع الحرص على ألا يقتصر تعبيرهم على القضايا التي تعنيهم بشكل مباشر.

كما يستلزم تعزيز مراعاة التنوع المجالي واللغوي للمجتمع المغربي، بغية توسيع تعددية التجارب ووجهات النظر الممثلة في البرامج السمعية البصرية.

ثالثًا : تحسين ولوجية البرامج الانتخابية بشكل تدريجي.

يهدف هذا التوجه على وجه الخصوص إلى توسيع اللجوء إلى الترجمة بلغة الإشارة والترجمة النصية (السترجة)، وكذا الآليات والتقنيات الملائمة للأشخاص في وضعية إعاقة بصرية.

ومن شأن مقاربة تشاورية مع المتعهدين السمعيين البصريين، تراعي إكراهاتهم التقنية والمالية والتنظيمية، أن تتيح تحديد أهداف تدريجية وقابلة للقياس، من أجل ضمان استدامة التحسينات المنجزة.

وكخلاصة عامة، ومن منظور الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بصفتها هيئة تقنين مستقلة، فقد أكدت تعبئة وسائل الإعلام السمعية البصرية العمومية والخاصة بمناسبة الانتخابات التشريعية ليوم 23 شتنبر 2026 دورها الأساسي في ضمان حق المواطنين في الإخبار، وفي التعبير عن التعددية السياسية، وفي جودة النقاش الديمقراطي.

ويتمثل الرهان اليوم في جعل هذه التعبئة، التي تبلغ ذروتها خلال الفترة الانتخابية، مطلبًا دائمًا في الحياة الإعلامية والديمقراطية. ذلك أن التعددية لا يمكن أن تنحصر في مقارعة العروض السياسية خلال المواعيد الانتخابية. بل ينبغي أن تترسخ في الزمن، وأن تتغذى من تنوع أصوات المجتمع وتجاربه وحساسياته، وأن تضمن لكافة المواطنين إمكانية الولوج إلى المعلومة والمشاركة في النقاش العمومي والإسهام في التداول الجماعي.

وفي هذا الاستمرار بين الزمن الانتخابي والزمن الديمقراطي يكمن طموح تعددية حقيقية جوهرية وشاملة، قادرة على الإسهام في ترسيخ البناء الديمقراطي ومواكبة التحولات العميقة التي تعرفها المملكة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

رابعا ملاحق

ملحق رقم 1: الحالات المرصودة من طرف الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري يوم الاقتراع والتي بادرت الإذاعات المعنية بها إلى تداركها ببث تصويبات بشأنها قبل إغلاق مكاتب التصويت

راديو مارس:

- الحالة : في فقرة الرأي السياسية ضمن البرنامج الصباحي «مارس أتاك» (07:34–07:52)، قدم ضيف البرنامج، خلال يوم الاقتراع، توقعات بشأن ترتيب الأحزاب، إذ رجح تصدر حزب الأصالة والمعاصرة يليه حزب التجمع الوطني للأحرار، مع تقييم حملات أحزاب أخرى.
- الاستدراك : بث الإذاعة بين 11:56 و12:01 استدراكا أوضحت فيه أن ما ورد رأي شخصي للضيف لا يمثل خطها التحريري، وأكدت التزامها بالحياد، ودعت المواطنين إلى المشاركة والتصويت بحرية.

شدى إف إم:

- الحالة : في برنامج «صباح الخير يا مغرب» (08:32–08:33)، ذكر مستمع في اتصال هاتفي اسم مترشحة مرتين، وعقّب مقدم البرنامج بالإشارة إلى صفتها زعيمةً لحزب.
- الاستدراك : بث الإذاعة بين 15:05 و15:16، ضمن برنامج «برلمان الشعب»، استدراكا أكد فيه مقدم البرنامج استقلالية الإذاعة والتزامها بالمسافة نفسها مع جميع الأحزاب، وأشار إلى واقعة الصباح، ودعا المستمعين إلى عدم ذكر أسماء المترشحين أو الأحزاب.

الإذاعة الجهوية لطنجة:

- الحالة : في برنامج «هنا طنجة» (10:08–10:10)، قارن ضيف بين أحزاب الأغلبية الحكومية المنتهية ولايتها في تقديم حصيلتها، وذكر حزبا بالاسم باعتباره الوحيد الذي قدم حصيلته.
- الاستدراك : بث الإذاعة بعد الظهر استدراكا أوضحت فيه أن المقدم نبه الضيف إلى عدم ذكر الأحزاب أو المترشحين، وأكدت حرصها على المسافة نفسها مع جميع الفاعلين السياسيين.

ملحق رقم 2: المعطيات التفصيلية لقرارات المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري المتعلقة بالمضامين الانتخابية

1 شكايات

- شكاية حزب جبهة القوى الديمقراطية

توصلت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بتاريخ 19 غشت 2026، بشكاية من حزب جبهة القوى الديمقراطية، تفيد أن بعض وسائل الإعلام السمعية البصرية تستمر في تغطية أنشطة وتصريحات يقوم بها «السيد المصطفى بنعلي» وتقديمها للرأي العام على أساس أنها صادرة عن الممثل القانوني أو الأمين العام لحزب جبهة القوى الديمقراطية، رغم وجود معطيات قانونية وإدارية وقضائية تؤكد خلاف ذلك، ملتمستا من الهيئة العليا حث متعهدي الاتصال السمعي البصري، على التقيد بواجب التحري والتأكد من الصفة القانونية والتنظيمية للأشخاص الذين يتم تقديمهم للرأي العام باسم حزب جبهة القوى الديمقراطية.

بعد دراسة الشكاية والتداول بشأنها، اعتبر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 17 شتنبر 2026، أنها لا تستوفي الشروط الشكلية المطلوبة قانونا، والمحددة بموجب قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 83-20 الصادر في 22 أكتوبر 2020 المتعلق بمسطرة الشكايات، كما اعتبر أن ما تثيره الشكاية من نزاع، يندرج ضمن الشأن الداخلي للحزب ويرجع اختصاص البت فيه للأجهزة الداخلية للحزب وللقضاء، لما يحتاجه ذلك من تقص والبت في أساس المؤاخذات وصحة الدفوعات. كما اعتبر أن وسائل الإعلام، بما في ذلك السمعية البصرية، يرتكز دورها على تغطية ما تقدّره، انسجاما مع حرية الصحافة والاتصال السمعي البصري، على أنه ذو راهنية وأهمية بالنسبة لفئات الجمهور، لكي تتوفر لديه كل العناصر التي تسمح له بتشكيل آراءه وقناعاته الخاصة بكل حرية وموضوعية.

- شكايتا حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية وحزب الوسط الاجتماعي

توصلت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري يوم 28 غشت، بشكاية من حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية، وشكاية بتاريخ 02 شتنبر 2026، من حزب الوسط الاجتماعي، بخصوص برنامج «ساعة الصراحة» الذي بثته القناة الثانية.

أفادت الشكايتان أن الحزبين تلقيا دعوتين من القناة للمشاركة في حلقة مخصصة لانتخابات 2026، في برنامج «ساعة الصراحة»، إلا أنه تبين بعد دراسة الدعوة أنها تؤسس لمنطق التمييز والإقصاء، حيث تم حصر صفة «الضيف الرئيسي» في الأحزاب الممثلة في البرلمان، في حين تم اختزال مشاركة الحزبين المشتكيين في فقرة ثانوية «وجها لوجه» لا تتجاوز 15 دقيقة ومحصورة في استجواب وطرح الأسئلة على الحزب الضيف الرئيسي حول مسيرته السياسية أثناء وجوده في الحكومة أو المعارضة. اعتبر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري أن مقتضيات القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري كما تم تتميمه وتغييره، خاصة المادتين 3 و4، تكرس مبدأ حرية المتعهد في إعداد برامجه وبثها بكل حرية، ما دامت لم تتضمن ما يخالف القواعد المؤطرة لهذه الحرية، ولا يوجد مقتضى قانوني أو تنظيمي يلزم المتعهدين باستضافة حزب سياسي معين في برنامج معين وبصيغة وشكل وإخراج ومضمون معين.

هذا بالإضافة إلى أن الهيئة العليا ووفق انتدابها الدستوري والمؤسساتي، يكون تدخلها بعديا، أي بعد البث والوضع رهن إشارة الجمهور، وذلك قصد الوقوف على مدى احترام المبادئ المؤطرة للتعددية السياسية من طرف متعهدي الاتصال السمعي البصري كما هي محددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة للعملية الانتخابية.

بناء عليه، اعتبر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، بعد دراسة الشكايتين والتداول بشأنهما، على ضوء مقتضيات القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، ولا سيما المادتين 3و4، أن الهيئة العليا لا ينصرف دورها واختصاصها إلى الرقابة القبلية أو التدخل في الاختيارات الفنية والتقنية واللوجستيكية والتحريرية للمتعهدين قصد طلب استضافة حزب في صيغة وشكل معين، وذلك انسجاما مع مبدإ حرية الاتصال السمعي البصري.

- شكاية السيد رشيد الحمري

توصلت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، بتاريخ 07 شتنبر 2026، بشكاية من «السيد رشيد الحمري» بخصوص ما ورد في حلقة 02 شتنبر 2026 من برنامج «ساعة الصراحة» الذي بثته القناة الثانية.

أفادت الشكاية المتوصل بها، أن الحلقة السالفة الذكر، تضمنت مجموعة من الاتهامات بصفة صريحة وشخصية في حق الجهة المشتكية، على لسان ضيف البرنامج «السيد إدريس الأزمي الإدريسي»، وذلك بتوجيه ما اعتبرته الشكاية اتهامات «بوجود تضارب المصالح على خلفية الارتباط بنشاط المقالع بمنطقة الصخيرات»، وكذا اتهامات بتنظيم «موائد انتخابية خلال حملات انتخابية سابقة»، وهي الاتهامات التي اعتبرتها الجهة المشتكية من شأنها المس بصورتها وسمعتها وكرامتها أمام الرأي العام والناخبين.

بعد المعاينة، تبين أن الحوار المعني بالمؤاخذات، جاء في سياق سؤال وجهه «السيد الحسين نافع» ضيف إحدى فقرات البرنامج للضيف الرئيسي، باعتبار ترشحه بدائرة الصخيرات-تمارة، حول منافسته لرئيس جماعة الصخيرات الحالي (المشتكي)، المنتمي إلى ما أسماه «حزب تضارب المصالح والفراقشية»، وهو ما تفاعل معه الضيف الرئيسي من خلال توجيه انتقادات لاذعة وحادة، همت تدبير المشتكي لقطاع النظافة بالجماعة وحصيلته البرلمانية، واتهامات «بتضارب المصالح» واستمالة الناخبين.

واعتبر المجلس للاتصال السمعي البصري أن الخطابات الموظفة، وإن جاءت في إطار السجالات والتجاذبات السياسية بالنظر لخصوصية الفترة الانتخابية، إلا أن الموقفين المعبر عنهما في مجملهما من قبل الضيفين خلال الحلقة يسيران في نفس الاتجاه في حق الأداء التدبيري للشأن المحلي للمشتكي وأنشطته الحزبية وحملته الانتخابية، وذلك في غياب طرحه وموقفه ورأيه حول الأمور التسييرية للجماعة الذي يرأسها، مما قد يصعب معه الحال، للجمهور المتلقي من تشكيل آرائه وقناعاته الخاصة بكل حرية وموضوعية.

كما اعتبر المجلس الأعلى، أن تدخل وردة فعل مقدمي البرنامج، حول الحوار، وما عرفه من اتهامات وانتقادات وذكرا متكررا وصريحا لاسم الجهة المشتكية، لم يكن بالشكل الحازم والكافي، بالنظر لما قيل، لتصويب أو إدخال نوع من النسبية حول مداخلة الضيفين، نظرا لغياب وجهة نظر المعني بالأمر، وفق ما يمكن أن تستلزمه متطلبات التحكم في البث.

بناء عليه، قرر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 17 شتنبر 2026، اتخاذ ما يلزم في حق القناة، وإثارة انتباهها بشكل خاص إلى ضرورة احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية المؤطرة لقطاع الاتصال السمعي البصري، ولا سيما تلك المتعلقة بالمسؤولية التحريرية وكذا العمل على التفعيل الأمثل لمبدأ التوازن، في استعراض الآراء المتباينة عند التطرق لمواضيع نقاش عمومي وتحيل على اختلاف في المواقف، باعتباره إحدى ضمانات نزاهة الخبر، وأبرز ركائز تشكيل قناعات الجمهور بكل موضوعية.

- شكايتا السيد عبد الله غازي وحزب التجمع الوطني للأحرار

توصلت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بشكايتين بخصوص نفس البرنامج. الشكاية الأولى، بتاريخ 07 شتنبر 2026، من «السيد عبد الله غازي» بصفته رئيس جماعة تزنيت، بخصوص ما ورد في حلقة 04 شتنبر 2026 من برنامج «الحقيقة في 90 دقيقة» الذي تبثه «راديو مارس»، والشكاية الثانية، بتاريخ 15 شتنبر 2026، من حزب التجمع الوطني للأحرار، بخصوص ما ورد في حلقة 14 شتنبر 2026 من نفس البرنامج.

أفادت شكاية «السيد عبد الله غازي» أن الحلقة 04 شتنبر 2026 من برنامج «الحقيقة في 90 دقيقة»، تضمنت مجموعة من الاتهامات والأوصاف القدحية والماسة بالكرامة بحق مسؤولي ومنتخبي الجماعة بعد نعتهم بـ «الأشرار» والتقصير وغياب المسؤولية، والتشكيك في المعطيات المالية والتقنية الخاصة بدعم فريق أمل تيزنيت ومشروع تشييد ملعب لكرة القدم، وهو ما اعتبرته الجهة المشتكية إخلالا بمقتضيات النزاهة والموضوعية والتوازن والتحكم في البث.

كما أفادت شكاية حزب التجمع الوطني للأحرار، أن حلقة 14 شتنبر 2026، تضمنت تصريحات صدرت عن منشط البرنامج، وذلك في سياق حديثه عن الحزب من خلال استعمال عبارة «(...) لا باس ملي مازال مخرجناش الحجر كنضربو به (...)»، وهو ما اعتبرته الجهة المشتكية، يتجاوز حدود النقد والتعليق الإعلامي المشروع، لما تحمله من إيحاء بالتهديد واستحضار صريح «للحجر والضرب» في مخاطبة فاعل سياسي مشارك في الاستحقاقات الانتخابية.

واعتبر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري أن العبارات الموظفة من لدن المنشط خلال الحلقتين السالفتي الذكر، تجاوزتا الإطار المعتاد والمألوف في النقد والتحليل ومناقشة الأحداث الرياضية، كما تشكل بسياقها ومضمونها، إخلالا بواجب التحكم في البث الذي يقتضي من منشط البرنامج الحفاظ، في جميع الظروف، على مستوى من الرصانة والمسؤولية في الخطاب الإعلامي.

بناء عليه، قرر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 17 شتنبر 2026، بعد الاطلاع على عناصر الشكايتين، والتداول بشأنهما ومعاينة المضامين المعنية بالمؤاخذات، لفت انتباه الإذاعة إلى ضرورة احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية المؤطرة لقطاع الاتصال السمعي البصري، ولا سيما تلك المتعلقة بالمسؤولية التحريرية وما يقتضيه واجب الحياد والحفاظ على الهدوء والرصانة ومستوى النقاش الذي يحترم كافة المستمعين، خاصة خلال هذه الفترة الانتخابية.

2- إحالة ذاتية

رصدت الهيئة العليا أن حلقة 18 شتنبر 2026 من برنامج «دين ودنيا» على شدى إف إم تضمنت عبارات جاءت على لسان الضيف القار للبرنامج الذي يقدم بصفته «الأستاذ الشيخ الداعية»، من قبيل:

-»(...) إلى كان هذا السيد هذا كيستحق، هنيئا لك، إنسان صادق، إنسان معقول، إنسان يعني كيخاف الله، إنسان كيخدم الوطن، إنسان كيخدم المواطن، إنسان كيحترم الدين، كيخدم الدين، معمرو طعن في الدين ولا في أحكام الدين ولا في أحكام الشرع، نعام أسيدي غادي نصوت عليه، هنيئا لك. لكن المصيبة لما تكون أنك صوتت على واحد من الفاسدين، نهب، سرق، احتال، أخذ، استغل، طعن في الدين، استهزأ بالدين، وفي الأخير تصوت عليه، توقف حداه يوم القيامة، ستكتب شهادته، غاتكتب الشهادة ديالو. الشهادة ديالك غتكتب معاه، يا إما صالحة غتكون معاه، يا إما فاسدة غتكون معاه (...)»؛

-»(...) لكن إلى حنا اختارينا الناس هما صالحين، مستقم.. تيصلي، تيخاف الله، متيضيعش الأمانة، شفناه عندنا فالحي وعاهدنا وعرفناه، وشفنا الأخلاق ديالو.. ولا يطعن فالدين، المهم فهادشي كله الوطن والدين، لايطعن لا في دين ولا ينهب أموال هذا البلد، هذا نصوت عليه(...)».

واعتبر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، أن العبارات تستجمع عناصر الإخلال بواجب التحفظ، المرتبط بالصفة الدينية من خلال توظيف الممارسة العمومية للشعائر الدينية والوضع الاعتباري في توجيه الإرادة الانتخابية، وذلك بشكل لا ينسجم مع واجب الموضوعية والحياد وينطوي على تمييز سلبي بين فئات من المجتمع، في تعارض مع ما يقتضيه التزام المساهمة في تحصين التماسك الاجتماعي، خصوصا في الفترة الانتخابية.

كما اعتبر المجلس الأعلى أن ردة فعل منشطة البرنامج على ما سلف ذكره، ذهبت في مجملها إلى تأييد مواقف الضيف، خلافا لمتطلبات واجب التحكم في البث وفق ما يقتضيه واجب التنشيط المسؤول والحفاظ على مستوى النقاش الذي يحترم كافة المستمعين، كما أنها لم توضح أن ما جاء على لسان الضيف، لا يعبر سوى عن رأيه الشخصي.

بناء عليه، قرر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 18شتنبر 2026، وقف بث برنامج «دين ودنيا»، الذي تبثه «شدى إف إم»، لمدة شهر ابتداء من تاريخ 19 شتنبر 2026، وذلك بشأن عدم احترامها لالتزاماتها المتعلقة بنزاهة الأخبار والبرامج والالتزامات الأخلاقية وواجب التحكم في البث.


انتخابات
2026